SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

VISION رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٢٥ عاماً
Years

خمسة وعشرون عاماً على إنشاء
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

إنجازاتنا عالمية.. وثوابتنا محلية

١٤١٢هـ - ١٤٣٨هـ
١٩٩٢م - ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

رؤساء المجلس

معالي الدكتور
سليمان بن عبدالعزيز السليم (رحمه الله)

معالي الأستاذ
أسامة بن جعفر فقيه

معالي الدكتور
هاشم بن عبدالله يماني

معالي الأستاذ
عبدالله بن أحمد زينل على رضا

معالي الدكتور
توفيق بن فوزان الربيعة

معالي الدكتور
ماجد بن عبدالله القصبي

د. ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة والاستثمار
رئيس مجلس إدارة الهيئة

كلمة معالي وزير التجارة، رئيس مجلس الإدارة

تعيش مملكتنا الحبيبة نهضةً شاملةً في مختلف المجالات، نتيجةً السياسة الحكيمة التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة، والدعم المتواصل لعملية التنمية التي تحقق بموجبها التكامل بين الجهد الحكومي والأهلي باعتماد الرؤية الاقتصادية والتنموية الشاملة للمملكة (رؤية٢٠٣٠).

وتُعدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة.

ولقد خطت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بفضل من الله، ثم بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- خطوات حثيثة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وتطويرها والارتقاء بمستواها.

وتُوجت الجهود التي بُذلت لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ)، الذي تم بموجبه إصدار نظام جديد للمحاسبين القانونيين، وإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأناط بها مسؤولية تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

يتضمن هذا التقريرعرضاً للمهام التي أنجزتها الهيئة، وما حققته بتوفيق من الله، من أعمال وإنجازات متميزة خلال الخمسة والعشرين السنة الماضية، التي أسهمت في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة، وتتمثل أهم ثمار هذه التجربة في الالتزام الجاد بالمعايير المهنية والأنظمة والتعليمات التي تحكم المهنة، والتفاعل البناء بين المحاسبين القانونيين والأكاديميين وغيرهم من المنتسبين إليها، ما جعل منها أنموذجاً تحتذي به المهن الأخري على المستويين المحلي والإقليمي.

وبهذه المناسبة، يطيب لي أن أشيد بجهود الإخوة الأكاديميين والمهنيين العاملين في مكاتب المحاسبة والأجهزة الحكومية والمنشآت التجارية، الذين شاركوا بفعالية في رسم خطط الهيئة وإعداد أنظمتها ومتابعة تطبيق قواعدها ومعاييرها المعتمدة.

والله ولي التوفيق،،

د. أحمد عبدالله المغامس

أمين عام الهيئة

كلمة أمين عام الهيئة

يُعدُّ إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كهيئة مهنية تعنى بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بها، بمنزلة وضع لبنة أخرى تضاف إلى الجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لإيجاد بيئة اقتصادية واستثمارية في المملكة، تتسم بالثقة والاستقرار والشفافية.

لقد كان تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة حلماً يراود المهتمين بالمهنة، وأصبح اليوم حقيقةً ملموسةً، فقد تحقق كثير خلال الخمس والعشرين السنة الماضية، وقطع -ولله الحمد- شوطاً كبيراً في إرساء المهنة.

ويرجع الفضل في تطوير هذه المهنة -بعد الله سبحانه وتعالى- إلى الدعم المتواصل الذي تلقاه الهيئة من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- وما بذله المخلصون من المسؤولين والمنتسبين لها، الذين خصصوا كل جهد ممكن للارتقاء بالمهنة، وتقديم خلاصة ما لديهم من خبرات وأفكار؛ ليستفيد منها الوطن والمواطنون، فلهم منا جميعاً الشكر والتقدير والعرفان بالجميل.

والله الموفق،،

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة	١٢
إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	١٦
إعداد وتطوير المعايير والقواعد المهنية	٢٢
مراقبة جودة الأداء المهني	٣٠
التأهيل المهني	٣٨
خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع	٤٨
إنجازات الهيئة على الصعيد الدولي	٥٤
أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية	٥٨
الحاصلين على الزمالة	٧٨

بمرور ٢٥ عاماً Years على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

افتتح مؤتمر المحاسبة الأول نيابة عن سمو ولي العهد ..

الأمير سلمان: المحاسبون القانونيون مطالبون أن تظهر تقاريرهم المركز المالي الحقيقي للشركات

الأمير سلمان مفتتحاً أعمال المؤتمر

وزير التجارة يلقي كلمة الهيئة

سموه يلقي كلمة راعي الحفل

قبل ١٤ عام في افتتاح مؤتمر المحاسبة الأول..

الملك سلمان ورؤيته الثاقبة.. في بناء الدولة بأسس عصرية

قبل أربعة عشر عاماً افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مؤتمر المحاسبة الأول، حيث كان أميراً لمنطقة الرياض. وذلك يوم الاثنين ٢ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م. تحت عنوان «دور مهنة المحاسبة وحماية الاستثمارات وتنميتها».

وقد حث خادم الحرمين - حفظه الله - في كلمته التي ألقاها حيث قال إن المحاسبين القانونيين مسؤولون أمام الله عز وجل قبل كل شيء ثم أمام المستثمرين والجهات الرقابية المختصة عن صحة ودقة ما يقدمونه من تقارير وشهادات وعليهم واجب التأكيد من أنها تظهر بعدل وأمانة المركز المالي الحقيقي والتصريح بما لديهم من ملاحظات دون مواربة أو غموض.

هذا هو ديدن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله ورعاه - حيث تميزت مسيرة ملكنا الغالي بالمسؤوليات الجسام والنجاحات الباهرة منذ توليه إمارة منطقة الرياض. فهو رجل الدولة المحنك الحاضر دائماً في صياغة قراراتها وصناعة مواقفها.

وأقرب وصف بأنه «دولة في رجل. وتاريخه القيادي يشهد بمهارته في فن القيادة.

وشهدت مملكتنا الغالية تحت قيادته الميمونة تطوراً ونهضة شاملة، حيث تحقق في قيادته للبلاد إنجازات مهمة قد تحتاج لعقود. وما رؤيته الثاقبة واستراتيجية «الحزم والعزم» في الإصلاح والتطوير والتجديد وإعادة بناء الدولة على أسس عصرية والوصول إلى مشروع التكامل وفق رؤية ٢٠٣٠ باتجاه المستقبل المشرق للوطن والمواطن.

نبذة عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة

نبذة عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة

حظيت مهنة المحاسبة والمراجعة في منتصف القرن الرابع عشر الهجري، باهتمام المسؤولين في المملكة العربية السعودية، فقد تضمن النظام التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٢ وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ، بعض الأحكام التي تنظم مسك الدفاتر التجارية، واثبات العمليات المالية، وألزم نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ الشركات، بإعداد قوائم مالية ومراجعتها من قبل محاسب قانوني مرخص، وتضمن نظام الشركات قواعد حول تعيين المحاسب القانوني وتحديد مسؤولياته، وحدد قرار معالي وزير التجارة الصادر برقم ٤٢٢ لعام ١٣٨٨هـ الموافق ١٩٦٨م بعض الشروط الواجب توافرها لمن يرخص له بمراجعة الحسابات.

واستمر العمل بهذا القرار حتى صدور نظام المحاسبين القانونيين الأول عام ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٤م، الذي وضع النواة الأولى لتنظيم المهنة في المملكة، وأوجد لجنةً عليا للمحاسبة القانونية، وأوكل إليها مهمة الإشراف على المهنة.

وعملت عدة جهات في أوائل هذا القرن على تطوير المهنة بما يواكب القفزة النوعية التي شهدتها المملكة، فقد بدأت جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م، بتنظيم سلسلة من الندوات حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة لبحث وضع مهنة المحاسبة والمراجعة، والتعرف إلى الأسباب التي تحد من نموها بغرض وضع التوصيات اللازمة لتطويرها، كما وافق المجلس العلمي لجامعة الملك سعود في عام ١٤٠١هـ، على إنشاء جمعية المحاسبة السعودية، بغرض تنمية الفكر المحاسبي وتيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية، وإتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اهتمام الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي، وتقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة.

في منتصف عام ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩م، دار حديث بين سعادة وكيل وزارة التجارة في حينه الأستاذ يوسف الحمدان، ورئيس مكتب الراشد عبدالعزيز الراشد، حول ظروف المهنة في المملكة وأوجه التطوير اللازم إجراؤها، وقد بدأ الأمر في حينه مهماً، وأن أوجه النقص تُعدّ خطراً جسيماً على المناشط الاقتصادية والمالية، ولم يكن هذا النقص ظاهراً برغم خطورته، وأوصى البحث إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة ذلك النقص، والعمل على تطوير المهنة لتواكب التغييرات الجذرية التي حدثت في مجالات أنشطتها، وبعد ثلاثة أشهر تقريباً من هذا الحديث، تبلورت فكرة المهنة، وجرى نقاشها مع معالي وزير التجارة الدكتور سليمان السليم، وتم التوصل إلى أن المهنة ليست مواكبة للتغيرات التي تمر بها المملكة، إلا أن أوجه النقص ليست محددة بشكل يمكن معه النظر في تطويرها بشكل عملي.

وليتسنى تحديد أوجه النقص بشكل عام تمهيداً لقيام الوزارة باتخاذ قرار حول سبل تطوير المهنة، قام «مكتب الراشد - محاسبون ومراجعون قانونيون» من خلال نشاطه الخاص في مجال المهنة، بتكوين فريق من داخل المكتب شارك فيه معالي الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل، أستاذ المحاسبة بجامعة الملك سعود، بدراسة أولية مختصرة لتحديد النقص ليكون أكثر وضوحاً، وانتهت بمذكرة مختصرة تحدد أوجه النقص في المجالات الرئيسة، وتم استعراض هذه المذكرة مع المسؤولين في الوزارة، واتفق على أن هذا التحديد يعكس -بصفة عامة- أوجه النقص وأنها تصلح لأن تكون أساساً ملائماً لبدء مشروع تطوير المهنة، كما تم الاتفاق مع مكتب الراشد لإعداد تصور لما يجب أن يشمله تطويرالمهنة، تمهيداً للقيام بدراسته ومن ثم اتخاذ قرار لتنفيذ مشروع يحقق تطويراً للمهنة يخدم المستفيدين من مناشطها مع الأخذ في الحسبانً ظروف المملكة، وما توصلت إليه الدول الأخرى.

وبناءً على ذلك، تقدم مكتب الراشد ببحث مفصل يوضح طرائق تطوير المهنة اللازم اتباعها، شمل مشروعاً متكاملاً لمعايير المحاسبة والمراجعة، وتنظيم داخلي متكامل للمهنة يشمل قواعد تطويرها المستمر، وبعد استعراضه مع الوزارة، تم التوصل إلى أن من الملائم أن يتم تطوير المهنة على ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الدراسة المقارنة لوضع المهنة في عدد من الدول (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ١٤٠١هـ/١٩٨١م):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة خبرات الدول المختارة في مجال تطويرمهنة المحاسبة والمراجعة، التي يمكن الاستفادة منها لتطويرها في المملكة العربية السعودية، وقد عهدت وزارة التجارة لمكتب الراشد بالبدء في المرحلة الأولى من المشروع، وذلك بعد دراسة مستفيضة للتصور المبدئي المقترح، وقد تم البدء أولاً في تحديد الدول الثلاث لدراسة وضع المهنة فيها، حيث تم اختيار تسع دول مختلفة قسمت إلى ثلاث مجموعات، بناءً على مدى تطور المهنة فيها، والظروف الاقتصادية لتلك الدول، وإمكانية الاستفادة من تجاربها.

- **المجموعة الأولى: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، كندا.**
- **المجموعة الثانية: فرنسا، ألمانيا الغربية، السويد.**
- **المجموعة الثالثة: تونس، فنزويلا، البرازيل.**

وقد تم اختيار دولة واحدة من كل مجموعة هي: الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وتونس، لعمل دراسة مقارنة لأوضاع المهنة شملت الخطوات الآتية:

أ- استعراض القوانين والأنظمة والنشرات المهنية، وكل ما له علاقة بما يأتي:

١. معايير المحاسبة ومتطلبات التقارير المالية.
٢. معايير المراجعة ومتطلبات المراجعة الأخرى.
٣. سلوك المهنة وآدابها
٤. التنظيم الداخلي للمهنة.

ب - إجراء مقابلات مع المسؤولين عن المهنة في تلك الدول الثلاث والاستعانة بخبراء يتكلمون لغاتها.

ج - تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها في الخطوتين السابقتين.

د - إعداد تقرير باللغة العربية يشمل المقارنات الآتية بين أوضاع المهنة في الدول الثلاث:

١. مقارنة بين التنظيم الداخلي للدول الثلاث، ومعايير المحاسبة والمراجعة فيها، وسلوك المهنة وآدابها.
٢. إعداد تصور أولي بما يناسب محيط المملكة ويساعد على تطوير المهنة فيها.

تم تقديم تقرير مفصل عن نتائج المرحلة الأولى لوزارة التجارة، وجرى استعراض نتائجه في اجتماع حضره معالي وزير التجارة، ووكيل الوزارة، وكبار المسؤولين فيها، كما تم في وقت لاحق مناقشة الطريقة المناسبة لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع مع المسؤولين في وزارة التجارة في حينه. وتبين وجود خيارين:

الأول:

جمع المرحلتين الثانية والثالثة في مرحلة واحدة، وذلك بإجراء دراسة شاملة لتطوير أوضاع المهنة في المملكة العربية السعودية، ليواكب التطور في المجالات الأخرى، وأفضل ما لدى الدول المتقدمة، وتبين أن الجمع بين المرحلتين يحتاج إلى وقت، بما في ذلك إجراء دراسات ميدانية لتحديد أهم المستفيدين من القوائم المالية في المملكة، وما المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم، ومدى جاهزية المهنة لتقديم مثل هذه المعلومات.

الثاني:

القيام بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في الوقت الراهن، وخصوصاً فيما يتعلق بالعناصر المهمة لتطوير أوضاع المهنة، واقتصار الدراسة على تطوير معايير المراجعة، والتنظيم الداخلي للمهنة، ولائحة سلوك المهنة وآدابها، والإطار الفكري للمحاسبة المالية، ومعيار العرض والإفصاح العام، لأن الوضع المهني في المملكة يحتاج إلى تنظيم سريع.

المرحلة الثانية: إعداد الإطار النظري لمهنة المحاسبة والمراجعة وبعض الموضوعات المختارة (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) :

بعد قيام الوزارة بمراجعة نتائج المرحلة الأولى، اعتمدت الخيارالثاني المحدد أعلاه، وكلفت مكتب الراشد بتنفيذه، وتم توقيع العقد بتاريخ ١٤٠٢/١٠/١١هـ، الذي تضمن قيام مكتب الراشد بتنفيذ ما يأتي:

١- وضع معايير لموضوعات مختارة من المحاسبة المالية شملت: أهداف المحاسبة المالية، مفاهيم المحاسبة المالية، معيار العرض والإفصاح العام.

١. معايير المراجعة.

٢. التنظيم الداخلي للمهنة.

وجرى بحث مستفيض، وتمت دراسة عدة طرائق لتحديد الأمثل منها لتنفيذ هذه المرحلة، بحيث يتحقق الوصول إلى مقترحات ملائمة لظروف المملكة في وقت وجيز. وفي الوقت نفسه إيجاد أساس للتطوير المستمر، بما في ذلك مساهمة المواطنين الذين يستطيعون الاستمرار في متابعة المقترحات بعد اعتمادها وتطويرها، كما روعي أن يكون من بين العاملين في المشروع من لهم خبرة ومعرفة في الدول المختارة ويجيدون اللغة العربية وتسميتهم "الخبراء" وروعي أن يكون من بين العاملين في المشروع مواطنون على علم ودراية بظروف المملكة، لذا تمت الاستعانة بأساتذة متخصصين يحملون مؤهلات عليا في مجال المشروع؛ للإسهام في الإعداد والمراجعة لما يعده الخبراء وتسميتهم المستشارين.

كما قام منتسبو مكتب الراشد، وبخاصة المحاسبان القانونيان عبدالعزيز الراشد ويوسف المبارك، بتوفير كل ما احتاج إليه المشروع من الوقت والجهد وخلاصة ما لديهم من خبرة للإسهام في الإعداد والمراجعة وتنظيم عمل الخبراء والمستشارين، وإعطاء الأولية على كل أعمال المكتب الأخرى، كما جرت الاستعانة بخبراء متخصصين من الدول العربية للمساعدة على جانب أو أكثر من جوانب المشروع والتعريب. وكان تنظيم العمل وتقسيمه بين المشاركين بصفة عامة، عاملاً مهماً في تحقيق الهدف من حيث النوعية والسرعة والشمولية والملاءمة لظروف المملكة، والبعد عن الاعتماد بشكل غير مدروس على تجربة بلد معين.

وانتهت هذه الدراسة بصدور القرار الوزاري رقم (٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨هـ) القاضي باعتماد الدراسة التي نفذها مكتب الراشد، التي تضمنت إعداد أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها، ومعيارالعرض، والإفصاح العام، ومعايير المراجعة، مرجعاً يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية، كما تم رفع مشروع التنظيم الداخلي للمهنة الذي اقترحته الدراسة إلى مقام مجلس الوزراء.

وبناءً على متابعة الوزارة خلال الفترة الاسترشادية لتلك المعايير والمفاهيم وصلاحيتها للتطبيق الإلزامي، صدر القرار الوزاري رقم (٨٥٢ وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧هـ) القاضي بالتزام أهداف المحاسبة والمراجعة ومفاهيمها عند الإعداد ومراجعة القوائم المالية للمنشآت، وعهدت الوزارة إلى الإدارة العامة للتجارة الداخلية، مهمة متابعة التزام المحاسبين تلك الأحكام وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم حول ما يسفر عنه التطبيق الإلزامي لهذه المعايير.

وتوجت تلك الجهود بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ)، الذي تم بموجبه إلغاء نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣ وتاريخ ١٣٩٤/٧/١٣هـ) وإصدار نظام جديد للمحاسبين القانونيين، وخص هذا النظام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمهمة تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

المرحلة الثالثة: إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (١٤١٢هـ/١٩٩٢م حتى تاريخه):

كما هو مبين في المرحلة الثانية، توجت الجهود التى قامت بها وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية، بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين، الذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين؛ وهى هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة، للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها.

إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

توجت الجهود التي قامت بها وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية، بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين، الذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين؛ ويبين عرضاً لمهام الهيئة وهيكلها الإداري ومصادرها المالية:

١- الهيئة:

تهدف الهيئة إلى النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها، وفق ما يأتي:

- مراجعة معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرها واعتمادها.
- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة، على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.
- تنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.
- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه.
- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

١/٢ - الهيكل التنظيمي للهيئة:

تتكون الهيئة من الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، واللجان الفنية، والأمانة العامة، وتتكون الجمعية العمومية للهيئة من الأعضاء الأساسيين.

ويتكون مجلس الإدارة من ثلاثة عشر عضواً مشكلاً من وزير التجارة رئيساً، وعضوية كل من:

- وكيل وزارة التجارة للتجارة.
- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون المالية.
- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.
- عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعات المملكة، يعينهما وزير التجارة بناءً على ترشيح وزير التعليم العالي.
- ممثل لمجلس الغرف التجارية والصناعية، يعينه وزير التجارة بترشيح من مجلس الغرف.
- ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين للمهنة، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يقوم مجلس الإدارة بتصريف شؤون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، ويقوم الأمين العام للهيئة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعتها وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية، كما تقوم اللجان الفنية بالهيئة بإعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم المهنة، بما في ذلك وضع معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرها، وقواعد سلوك المهنة وآدابها، وتنظيم برنامج الزمالة ومراقبة الأداء.

٢/٢ - إضافة عضوين في مجلس الإدارة:

في عام ١٤٣٣هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٧) بتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٩هـ القاضي بالموافقة على إضافة ممثل من هيئة الزكاة والدخل، وممثل من هيئة السوق المالية، ليصبح بذلك عدد أعضاء المجس خمسة عشر عضواً.

٣- عضوية الهيئة:

تتكون عضوية الهيئة من أعضاء أساسيين وأعضاء منتسبين.

الأعضاء الأساسيون:

أ: كل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة وتقدم بطلب لعضوية الهيئة.

ب: المحاسبون القانونيون المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وقت العمل بنظام المحاسبين القانونيين الذين حضروا الدورات التي عقدتها الهيئة لهم.

الأعضاء المنتسبون:

كل من حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها وتقدم بطلب لعضوية الهيئة.

ويبين الجدول رقم (١) والشكل الإيضاحي (١) ملخصاً بعدد أعضاء الهيئة حتى ١٢/٣٠/ ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م).

جدول (١)

بيان بأعضاء الهيئة وفق المناطق الإدارية وفئة العضوية حتى ١٢/٣٠ / ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)

نوع العضوية / المنطقة	عضو أساسي ممارس	عضو أساسي غير ممارس	عضو منتسب	المجموع
الرياض	١٤٩	١٦٧	١٠٤٧٠	١٠٧٨٦
مكة المكرمة	٩٣	٥٩	١٦٨١	١٨٣٣
الشرقية	٢٩	٢٠	١١١١	١١٦٠
القصيم	٢	٦	٤٧١	٤٧٩
المدينة المنورة	٥	٥	١٤٥	١٥٢
أخرى	٢	٤	٦٢٨	٦٣٤
المجموع	٢٨٠	٢٦١	١٤٥٠٦	١٥٠٤٧

الشكل الإيضاحي (١/١)
بيان بعدد الأعضاء الأساسين
وفق المناطق الإدارية وفئة العضوية

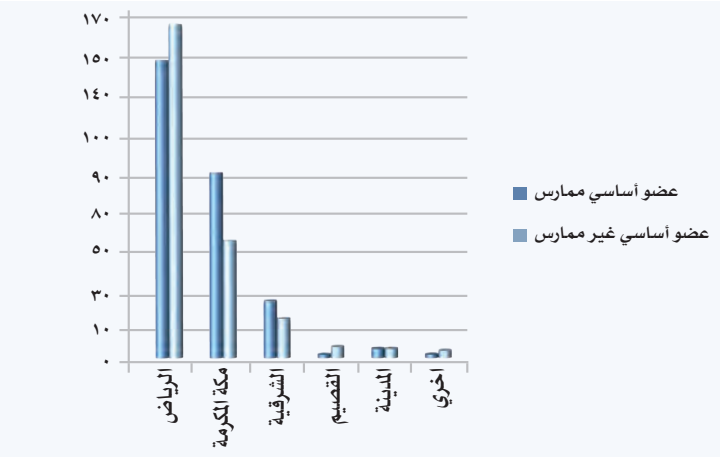

الشكل الإيضاحي (٢/١)
بيان بعدد الأعضاء المنتسبين
وفق المناطق الإدارية

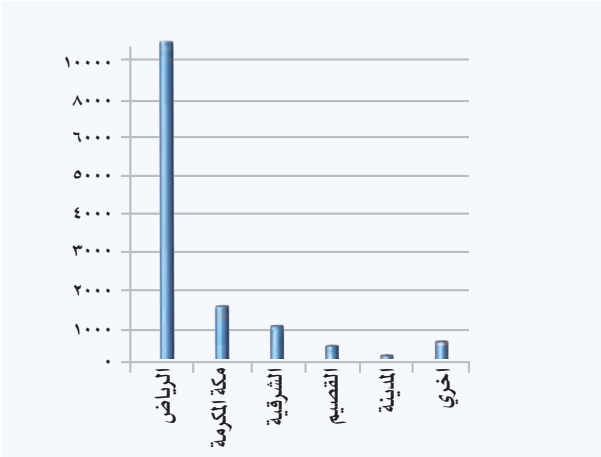

٤- اللجان الفنية للهيئة:

تتكون اللجان الفنية للهيئة من نخبة مختارة من مسؤولين في الدولة، وأساتذة أكاديميين متخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ورجال أعمال، وقد روعي عند تشكيل هذه اللجان، التمثيل الملائم لكل فئة من هذه الفئات، على أن يراعى عند اختيار أسماء المرشحين وعدد الأفراد لكل فئة، إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من الحاصلين على زمالة الهيئة.

٥- إيرادات الهيئة ومصروفاتها:

تتكون موارد الهيئة من:

- الاشتراكات التي يحددها مجلس الإدارة.
- الإعانات الحكومية.
- الهبات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها.
- عائد استثمار أموال الهيئة وحصيلة النشر وبيع ما يتم إعداده من بحوث ودراسات ونشرات وما تقدمه من خدمات.

٦- توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية:

يُعدُّ تطوير الهيئة لأطرها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية والتقنية، من أهم الأنشطة التي تمكن الهيئة من تحقيق أغراضها، واستيعاب المستجدات في مهنة المحاسبة، واحتياجات الأعضاء والتعامل معها بشكل فاعل، ما ساعد على تطور المهنة ومواكبتها المتغيرات المحيطة بها، وتوسيع نطاق خدماتها، ولما لهذا الجانب من أهمية، أناط نظام المحاسبين القانونيين لمجلس إدارة الهيئة في مادته الخامسة والعشرين، إصدار اللوائح المالية والإدارية وإعداد النظام الداخلي للهيئة، وأن يكون للهيئة مواردها الذاتية المستقلة التي تتكون من اشتراكات الأعضاء وما تقدمه الهيئة من خدمات، إضافة إلى الإعانات والتبرعات التي يقرر المجلس قبولها.

وقد شرعت الهيئة فور بدء نشاطها ببناء الجهاز التنظيمي وتوفير الموارد البشرية والمالية، ووضع الأنظمة القواعد وإصدارالوائح المنظمة لعملها على النحو الآتي:

- اللائحة الإدارية والمالية.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة سلوك المهنة وآدابها.
- إجراءات عمل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب.

- إجراءات عمل لجنة الاختبارات.
- إجراءات عمل لجنة الخدمات الاستشارية.
- إجراءات عمل لجنة المراجعة الداخلية.
- إجراءات عمل لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- إجراءات عمل لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال.
- القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة.
- الإطار العام للمواد التدريبية لاختبار الزمالة.
- الإطار العام للمواد التدريبية للمحاسبين القانونيين.
- النظام الداخلي للهيئة.
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢م).
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣م).
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (٢٠١٥ - ٢٠١٩م).

ويبلغ عدد الموظفين العاملين في الهيئة (٥٥) موظفاً، إضافة إلى مجلس الإدارة واللجان الفنية، وتستعين الهيئة في تنفيذ مهامها بعدد من ذوي الاختصاص والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والمسؤولون في الجهات الاقتصادية المختلفة من مكاتب المحاسبة والشركات والمؤسسات العامة والخاصة.

٧- الأعمال التي أنجزتها الهيئة:

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى حققت الهيئة -ممثلة في مجلس إدارتها واللجان الفنية والأمانة العامة- الأغراض التي أنشئت من أجلها، حيث تم وضع الأطر التنظيمية للهيئة والبدء في تنفيذ عدد من المشروعات المهنية، ويجري العمل لإنهاء ما تبقى منها، ويشمل ذلك الأنشطة الآتية:

- إعداد المعايير والقواعد المهنية وتطويرها.
- مراقبة جودة الأداء المهني.
- التأهيل المهني.
- التعليم المهني المستمر.
- خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع.

إعداد المعايير والقواعد المهنية وتطويرها

إعداد المعايير والقواعد المهنية وتطويرها

تكمن الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمراجعة، في تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين، وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية، وتساعد هذه المعلومات متخذي القرار على تقويم المبادئ المختلفة التي تعد على ضوئها التقارير المالية والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر، وتوفر معلومات موثوقة بها، ما يزيد في فعالية الأفراد والمشروعات والأسواق.

واعترافاً بهذا الدور، يلتزم المحاسبون القانونيون مجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، بما في ذلك المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عملهم، إضافة إلى التزامهم المتطلبات النظامية التي تفرضها الأنظمة واللوائح، ويُعد التزام المحاسبين القانونيين هذه المعايير والقواعد اعترافاً من مهنة المحاسبة بمسؤولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء في المهنة، فقبولهم هذه المعايير والقواعد عند أداء مسؤولياتهم المهنية، يؤدي إلى تعزيز مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع ما يزيد من فاعليتها.

ولما لهذا الجانب من أهمية بالغة، خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشرة الهيئة بمراجعة معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرها واعتمادها، وأناط بالمجلس في المادة الخامسة والعشرين من النظام، اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، والمعايير المهنية الأخرى، وتشكيل اللجان الفنية ووضع قواعد ممارسة مهامها وإجراءاتها، كما أوجب النظام في مادته العاشرة على المحاسبين القانونيين، التزام ما يصدر عن الهيئة من معايير وقواعد.

ويبين الجدول رقم (١/٥) والشكل الإيضاحي (٢/٥) عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف، وذلك منذ إنشاء الهيئة حتى إقرارها لمشروع التحول للمعايير الدولية عام ٢٠١٢م.

جدول (٥)
ملخص بعدد المعايير المهنية التي صدرت

البيان	معايير صدرت	آراء مهنية	المجموع
محاسبة	٢٢	٢١	٤٣
مراجعة	١٦	٢٤	٤٠
أخرى	٤٥		٤٥
المجموع			١٢٨

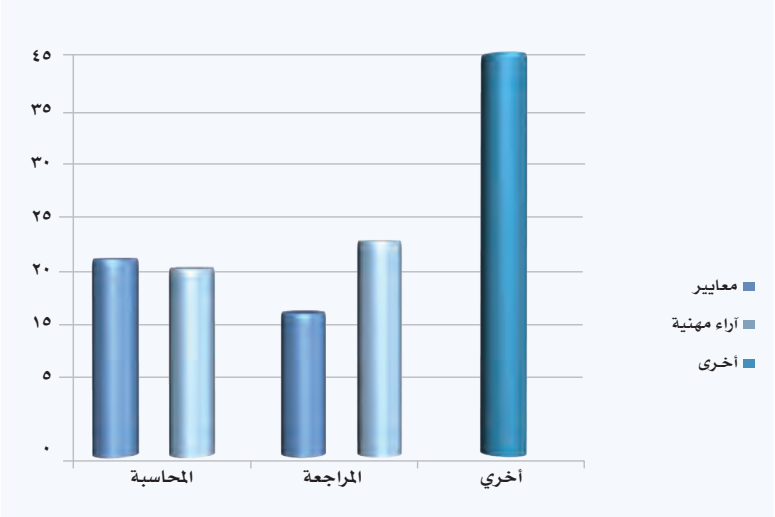

١- مراجعة معايير المحاسبة وتطويرها:

تحدد معايير المحاسبة الطرائق الملائمة للقياس والعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتعلق المعيار المحاسبي بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو بنوع من أنواع العمليات، أو الأحداث، أو الظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

وقد خص نظام المحاسبين القانونيين الهيئة بصلاحية إعداد معايير المحاسبة وتطويرها، وتنفيذاً لذلك شكل مجلس إدارة الهيئة لجنة تعنى بإصدار معايير المحاسبة وتطويرها، وتتكون من ثلاثة عشر عضواً، منهم أربعة أعضاء من هيئة التدريس، وأربعة من المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة، وثلاثة من العاملين في القطاع الخاص، وعضوان من الأفراد العاملين في القطاع الحكومي، وتتم إعادة تشكيل هذه اللجان كل أربع سنوات.

ودرست لجنة معايير المحاسبة فور بدء مهامها بنحو شامل ما صدر من المعايير السابقة، التي شملت أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام، وحددت اللجنة موضوعات معايير المحاسبة التي ترى أهمية إصدار معايير محاسبية، وشرعت في إعداد عدد من المعايير، كما قامت اللجنة بدراسة الاستفسارات المقدمة لها وصدر عنها عدد من التفسيرات والآراء.

ومنذ بدء أعمال اللجنة حتى اعتماد التحول إلى المعايير الدولية، أصدرت اللجنة (٢٢) معياراً محاسبياً متضمنة معيار العرض والإفصاح العام الذي أصدرته وزارة التجارة والاستثمار قبل إنشاء الهيئة، إضافة إلى (٢٢) رأياً مهنياً مكملاً للمعايير.

٢- مراجعة معايير المراجعة وتطويرها:

تحدد معايير المراجعة، المبادئ الأساسية التي يجب على مراجع الحسابات إتباعها عند القيام بعملية المراجعة، وتُعد هذه المعايير بمنزلة مقاييس لتقويم كفاءة المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به، وقد خص نظام المحاسبين القانونيين الهيئة بصلاحية إعداد معايير المراجعة وتطويرها، وتنفيذاً لذلك شكل مجلس إدارة الهيئة لجنة تعنى بإصدار معايير المراجعة وتطويرها، وتتكون من أحد عشر عضواً، منهم أربعة من أعضاء هيئة التدريس، وأربعة من المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة، وعضو واحد من العاملين في القطاع الخاص، وعضوان من الأفراد العاملين في القطاع الحكومي، وتتم إعادة تشكيل اللجنة كل أربع سنوات.

وقامت لجنة معايير المراجعة فور بدء مهامها، بدراسة شاملة للمعايير السابقة التي شملت معايير المراجعة، وحددت اللجنة موضوعات معايير المراجعة التي ترى أهمية إصدار معايير مراجعة لها، وشرعت في إعداد عدد من المعايير/ كما قامت اللجنة بدراسة الاستفسارات المقدمة له، وصدر عنها عدد من التفسيرات والآراء.

ومنذ بدء أعمال اللجنة حتى التحول إلى المعايير الدولية، أصدرت اللجنة (١٦) معياراً للمراجعة متضمنة ما سبق إصداره من المعايير من وزارة التجارة والاستثمار قبل إنشاء الهيئة، إضافة إلى (٢٤) رأياً مهنياً مكملاً للمعايير.

٣- قواعد سلوك المهنة وآدابها :

اعترافاً بدورهم وتحقيقاً لرسالتهم؛ ألزم أعضاء الهيئة أنفسهم بمجموعة من المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عملهم، وتزيد على المتطلبات النظامية التي تفرضها الدولة، وتضفي عليها بعداً أخلاقياً تعرف باسم « قواعد سلوك المهنة وآدابها» تهدف إلى تعزيز مستوى المهنة وتحسين أداء أعضائها واكتساب ثقة المجتمع.

ويعبر التزام الأعضاء بهذه القواعد عن اعتراف مهنة المحاسبة بمسؤولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء في المهنة، فقبولهم لهذه القواعد السلوكية الأخلاقية عند أداء مسؤولياتهم المهنية، يؤدي إلى تعزيز مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع بما يزيد من فاعليتها ويعزز من شأنها، وهذه القواعد السلوكية الأخلاقية تنقسم إلى مجموعتين هما المبادئ والقواعد، فالمبادئ هي الإطار العام الذي يحكم إعداد القواعد، وترتكز هذه المبادئ والقواعد السلوكية على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة والنزاهة والموضوعية والاستقلال والتفاني في أداء العمل، وعدم كتمان الحق أو تحريفه من أجل منافع شخصية.

وقد خص نظام المحاسبين القانونيين الهيئة بصلاحية إعداد قواعد سلوك المهنة وآدابها وتطويرها، وتنفيذاً لذلك شكل مجلس إدارة الهيئة لجنة تعنى بإصدار قواعد سلوك المهنة وآدابها وتطويرها، وتتكون هذه اللجنة من تسعة أعضاء، ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس، وثلاثة من المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة، وعضوين من العاملين بالقطاع الخاص، وعضو واحد من العاملين في القطاع الحكومي.

وقامت لجنة سلوك المهنة وآدابها فور بدء مهامها، بدراسة قواعد سلوك المهنة وآدابها المعمول بها لدى عدد من الدول، وأعدت مشروع القواعد المقترحة وتم رفعه إلى مجلس الإدارة، وبعد دراسته أصدر المجلس قراراً برقم (٣/٥ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢٧هـ الموافق ١٩٩٤/١٠/٢م) باعتماده، وتتضمن هذه القواعد مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعد بمنزلة مقاييس للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وقامت لجنة قواعد سلوك المهنة وآدابها بدراسة ما ورد لها من استفسارات وأصدرت عدداً من الآراء والتفسيرات.

التحول إلى المعايير الدولية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين في عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م)، خطةً للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، وجاء اعتماد الخطة وفقاً لتوصية لجنة توجيهية شكلها المجلس لهذا الغرض، تكونت من أمين عام الهيئة ورئيسي لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة ونائبيهما، وممثل لوزارة المالية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي التي بنت توصياتها في هذا الشأن على نتائج الدراسات والتوصيات التي قامت بها لجنتا معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة.

ومع حرص الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على انتقال سلس وفعال للمعايير الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، فإن عملية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية تمثل في حقيقتها امتداداً للمعايير المحلية، وتطويراً لها، حيث تقوم كلتا المجموعتين على مفاهيم متشابهة، وتتشابه المجموعتان أيضاً في القوائم المالية: (المركز المالي، الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية)، إلا أن المعايير الدولية تفرد التغيرات في بعض العناصر الممثلة للدخل غير المحقق (مثل التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع،
وفروق ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية) في قائمة ملحقة بقائمة الدخل تسمى «قائمة الدخل الشامل الآخر» وتشكل هذه القائمة مع قائمة الدخل التي تسمى «قائمة الدخل الشامل»، غير أن هذه القائمة الإضافية لا تتطلب معلومات غير موجودة عند المنشأة، حيث تتوافر المعلومات نفسها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولكن لأجل إعطاء صورة متكاملة عن التغيرات في صافي الأصول (بخلاف التعامل مع الملاك) جاءت فكرة قائمة الدخل الشامل التي تشمل قائمة الدخل المعتادة وقائمة الدخل الشامل الآخر المذكورتين أعلاه.

وبالمقارنة مع المعايير السعودية، فإن المعايير الدولية تتميز أكثر بالشمول والتكامل والحداثة، فهي تعد أشمل في تغطيتها المعاملات والأحداث التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وذلك يشمل تغطية موضوعات لم تتعرض لها المعايير السعودية، على سبيل المثال: منافع الموظفين، والقوائم المالية المنفصلة، والعقارات الاستثمارية، والزراعة، والتعدين.

أو تغطية أكثر شمولاً لموضوع معين، على سبيل المثال: اشتراط مراجعة دورية لنسب الاستهلاك والقيمة المتبقية للآلات والمعدات، وتوفير إفصاحات تفصيلية للاستثمارات بأنواعها، بل إن بعض الموضوعات التي عالجتها المعايير السعودية بشكل مختصر تجدها في المعايير الدولية في معيار مستقل بسبب كثرة التفاصيل المتعلقة بها، مثل معيار قائمة التدفقات النقدية، ومعيار السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات والأخطاء، ومعيار الأحداث بعد فترة التقرير، ومعيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، وغيرها من المعايير.

ولعل أبرز ما يميز المعايير الدولية، اهتمامها بتطبيقات القيمة العادلة، حيث تسمح بإعادة تقويم ما يعرف بالأصول الثابتة، وتقويم العقارات الاستثمارية بقيمتها العادلة، كما تلزم بقياس الأصول الحيوانية والزراعية ومنتجاتها بالقيمة العادلة متى ما أمكن قياس تلك القيمة بموثوقية، وبالمقابل تلزم بقياس الالتزامات طويلة الأجل المتعلقة بنهاية الخدمة وفقاً لقيمتها الحالية بدلاً من قيمتها الاسمية.

ومما تتميز به المعايير الدولية بالمقارنة مع المعايير السعودية، أنها تفرق بين الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات الأخرى، في حين أن المعايير السعودية تفرق بين الشركات المساهمة والشركات الأخرى، فعلى سبيل المثال، عند التحول إلى المعايير الدولية لم يعد على الشركات المساهمة غير المدرجة في السوق المالية التزام تطبيق معيار "القطاعات التشغيلية" ومعيار "ربحية السهم" وذلك عند تطبيقها النسخة الكاملة من المعايير الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن المعايير الدولية تمثل منظومة متكاملة من المعايير، حيث يشير بعضها إلى بعض ويحيل بعضها إلى بعض، ما يقلل من احتمالية التعارض بين متطلبات المعايير، وأخيراً، فإن المعايير الدولية تعكس حاجة مستخدمي القوائم المالية بشكل أفضل، حيث يتم تحديثها بشكل مستمر بما يضمن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتتضمن متطلبات إفصاح تفوق كثيراً تلك التي تطلبها عادة المعايير السعودية، وهذه الصفات المذكورة أعلاه (الشمول والتكامل والحداثة) هي من المسببات الرئيسة لقرار التحول إلى المعايير الدولية.

وقد نصت خطة التحول على دراسة منهجية المعايير الدولية بهدف تطبيقها في المملكة، مع الأخذ في الحسبان البيئة السعودية، سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة، لذلك فإن اعتماد معايير التقرير المالي الدولية تم بعد دراسة مستفيضة للجوانب الشرعية والنظامية والفنية لتلك المعايير، وقد نتج عن ذلك إقرار الهيئة لمجموعة من الإفصاحات الإضافية التي تعد جزءً لا يتجزأ من تطبيق المعايير في المملكة، وجاءت معظم تلك الإفصاحات تلبية لحاجات مستخدمي القوائم المالية في المملكة الذين لديهم اهتمام خاص بطبيعة استثمارات الشركة ومصادر تمويلها، حيث توفر الإفصاحات الإضافية معلومات مناسبة تمكن متخذ القرار من الحكم على مدى توافق إيرادات المنشآت واستثماراتها ومصادر تمويلها مع متطلبات الشريعة.

فعلى سبيل المثال، تمت إضافة متطلبات الإفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي الخاص بعرض القوائم المالية التي تتعلق بتوفير معلومات عن الاستثمارات في الأسهم، مفصلة إلى استثمارات مباشرة، واستثمارات

في محافظ وصناديق استثمارية، مع تفصيل للأنواع المختلفة لتلك المحافظ والصناديق (على سبيل المثال، صناديق متوافقة مع الشريعة، وصناديق غير متوافقة، وفقاً للتصنيف الصادر من مدير الصندوق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للاستثمارات.

كما تمت إضافة متطلبات إفصاح إلى ذات المعيار تتعلق بتوفير معلومات عن الاستثمارات في السندات بعيداً عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقاً لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك، كما طلب المعيار من المنشآت أن تفصح بالتفصيل عن إيراداتها، فعلى سبيل المثال يجب على المنشأة الإفصاح عن الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد الناتجة من ودائع وقروض وسندات تقليدية غير المصادر الأخرى مثل الإيجار التمويلي والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود... إلخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات التمويلية المختلفة، وأوجب على المنشأة أن تفصح عن إيرادات الفوائد من الودائع والقروض التقليدية أياً كان مبلغها. وبالمقابل، أُلزمت المنشأة أن تفصح عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد الناتجة من قروض تقليدية وسندات غير تكاليف أنواع التمويل الأخرى مثل، الإيجار التمويلي والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للمصروفات التمويلية، وأوجب على المنشأة أن تفصح عن مصروفات الفوائد من القروض التقليدية والسندات أياً كان مبلغها.

وتجدر الإشارة، إلى أن خطة التحول قد أشارت إلى أنه سيكون للهيئة دور مؤثر في توفير المعايير وإرشادات تطبيقية محاسبية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة، ومراجعة المعايير الدولية التي لا تتوافق مع الشريعة، وتشارك الهيئة حالياً في عضوية المجموعة الاستشارية الخاصة بالمعاملات الإسلامية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتمثل أهم أهداف هذه المجموعة، التعرف إلى الموضوعات المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ التي بنيت عليها المعايير الدولية التي تمثل اهتماماً للمسلمين وتحليلها، إضافة إلى توضيح التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية على المعاملات والأدوات المتوافقة مع الشريعة ووضع حلول لها، كما تهدف هذه المجموعة إلى اقتراح متطلبات إفصاح تخدم مستخدمي القوائم المالية المهتمين بالتعرف إلى طبيعة أنشطة المنشآت التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

تطبيق المعايير الدولية في المملكة

وفقاً لقرار مجلس الإدارة، فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها الكاملة (IFRS)، سيكون من بداية عام ٢٠١٧م على المنشآت المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة إلى المنشآت الأخرى، فإن التطبيق سيكون من بداية عام ٢٠١٨م، مع السماح لتلك المنشآت الآخرى بالتطبيق من بداية عام ٢٠١٧م.

وفيما يخص معايير المراجعة، فإن مكاتب المراجعة مطالبة بتطبيق تلك المعايير على أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها في ٢٠١٧/١/١م أو بعده.

وقد اختارت الهيئة هذا التوقيت المستقبلي للتطبيق، تنفيذاً لما تضمنته خطة التحول من تقدير لحاجة البيئة المحلية للاستعداد الكافي لتطبيق المعايير الدولية، حيث نصت الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية، على أن نجاح خطة التحول إلى المعاييرالدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوافر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها.

فعلى سبيل المثال، قد تتوافر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية من دون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي، ويضاف إلى ذلك حرص الهيئة على إعطاء وقت كاف لدراسة المعاييرالدولية من كل النواحي ذات العلاقة بالبيئة المحلية، متضمنةً الجوانب الشرعية والنظامية لمتطلبات المعايير، حيث نصت خطة التحول على إجراءات تنفيذية ركزت في الدراسة المتعمقة لكل معيار دولي، وإشراك النخب من المجتمع من ذوي الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة، مثل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين والهيئات الإشرافية، لمناقشة متطلبات المعايير بشكل مستفيض لضمان تحقيق الهدف من تطبيقها.

المعايير الدولية بنسختها الكاملة، والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمشياً مع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة، تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية التي تلتزمها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات المالية)، في حين تمثل المجموعة الثانية، الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة التي تلتزمها المنشآت الأخرى، فقد نصت خطة التحول على اعتماد المجموعتين معاً، ويوفر المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة متطلبات إفصاح أقل، ومتطلبات قياس أسهل من تلك التي تطلبها النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي.

من سيطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة؟

ومن سيطبق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

وفقاً لقرار مجلس الإدارة المتعلق باعتماد القسم الأول من المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعرَّف لغرض تطبيق معايير المحاسبة بأنها، تلك المنشآت التى تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين، ولكنها لا تخضع للمساءلة العامة.

وتُعد المنشأة خاضعةً للمساءلة العامة في الحالات الآتية:

(أ) عندما يتم تداول أدوات حقوق الملكية أو الديون الخاصة بها فى سوق عام، أو إذا كانت هذه المنشآت فى طريقها لإصدار مثل هذه الأدوات للتداول فى سوق عام (تداول وطني أو أجنبي، أو تداول خارج المقصورة، سواء كان فى الأسواق المحلية أو الإقليمية).

(ب) عندما تستغل أصولاً تخص قطاعاً عريضاً من الأطراف الخارجية كأحد الأنشطة الرئيسة لها، وينطبق ذلك على البنوك، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، والسماسرة والمتعاملين فى الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار، وبنوك الاستثمار.

وبمعنى آخر، فإن المنشآت الملزمة بتطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة، هي تلك المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية، وتشمل الشركات المدرجة في السوق المالية، أو في طريقها للإدراج، أو لديها أدوات مديونية متداولة في السوق المالية، أو أنها منشآت مالية مثل صناديق الاستثمار.

إجراءات العمل على تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية:

نصت خطة التحول إلى المعايير الدولية على عدد من الإجراءات التنفيذية التي قامت بها اللجان الفنية المعنية متعاونةً فيما بينها. حيث تمثلت هذه الإجراءات في الآتي:

- تم إعداد دراسات فنية وشرعية ونظامية لكل معيار.
- تم إعداد ترجمة عربية للمعايير.

نظمت عدة اجتماعات للجان الفنية تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على المعايير، سواء من النواحي الشرعية أوالنظامية أوالفنية.

تم عرض المعايير في عدة لقاءات -مائدة مستديرة- ضمت نخبةً من المهتمين والمتخصصين من الجهات الإشرافية والأكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال، لتبادل الرأي حول المعايير الدولية، وذلك على مدى يومين لكل مجموعة من المعايير المترابطة، وكان النقاش وفقاً لعدة محاور تشمل مناسبة

المعيار للتطبيق من الناحية الشرعية والنظامية، ومناسبة الخيارات المتعددة التي تتيحها المعايير أحياناً، ومدى الحاجة إلى إضافة إفصاحات إليه، إضافة إلى النقاش حول مناسبة الترجمة وخصوصاً المصطلحات المهنية.

قامت اللجان الفنية بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.

تم نشر المعايير على موقع الهيئة بغرض طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول المعايير الدولية، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجان النظر في إدخاله على المعايير.

اعتمدت اللجان الفنية وثائق التوصية بتطبيق المعايير والرفع بها إلى مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها.

اعتمد مجلس إدارة الهيئة توصيات اللجان الفنية.

نشر قرارات الاعتماد على موقع الهيئة، وتزويد جميع الجهات الإشرافية وغيرها من ذوي الاهتمام بنسخ من قرارات اعتماد المعايير.

ووفقاً للخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية فإن الهيئة ستصدر معايير وآراء فنية في المواضيع التي لاتغطيها المعايير الدولية وحتى تاريخه وأصدرت الهيئة معيار للزكاة ورأياً فنياً حول كيفية عرض الزكاة والضريبة في الشركات المختلطة.

مراقبة جودة الأداء المهني

مراقبة جودة الأداء المهني

حدد نظام المحاسبين القانونيين في عدد من مواده؛ الضوابط المنظمة لإصدار تراخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، ومساءلة المحاسبين القانونيين عن الأخطاء التي تقع منهم بسبب مزاولتهم المهنة، وأناط بالهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، والتقيد بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه. وفيما ما يأتي عرض لما تم من عمل لتنفيذ الأحكام النظامية لمراقبة أداء المحاسبين القانونيين.

أولاً: وضع الضوابط المنظمة لإصدار تراخيص مزاولة المهنة:

أناط نظام المحاسبين القانونيين بلجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة، صلاحية إصدار ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتجديده وإلغائه، وتتكون اللجنة من موظف من وزارة التجارة لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة رئيساً، وعضوية مستشار قانوني سعودي يعينه وزير التجارة، ومحاسب قانوني سعودي يرشحه مجلس إدارة الهيئة.

ويبين الجدول رقم (٦) والشكل الإيضاحي (٦) ملخصاً بعدد التراخيص التي صدرت والملغاة من تاريخ بدء الترخيص لمزاولة المهنة في المملكة حتى ١٤٣٧/١٢/٣٠هـ.

جدول (٦)

بيان بالتراخيص الصادرة والملغاة لكل عام

السنة	عدد التراخيص الصادرة	عدد التراخيص الملغاة
١٣٩٦هـ	٣	.
١٣٩٧هـ	١٩	.
١٣٩٨هـ	١٠	.
١٣٩٩هـ	٢٣	١
١٤٠٠هـ	١٨	.
١٤٠١هـ	١٥	١
١٤٠٢هـ	١٨	.
١٤٠٣هـ	١٤	٢
١٤٠٤هـ	٢٦	٢
١٤٠٥هـ	٢٥	١
١٤٠٦هـ	٢٨	١
١٤٠٧هـ	٢١	١
١٤٠٨هـ	٩	٣
١٤٠٩هـ	٢٧	٢
١٤١٠هـ	٢٢	٥
١٤١١هـ	١٨	٢
١٤١٢هـ	٣٧	٣
١٤١٣هـ	.	.
١٤١٤هـ	.	٣
١٤١٥هـ	.	.
١٤١٦هـ	.	٨٦
١٤١٧هـ	٣	١١
١٤١٨هـ	٢	١١
١٤١٩هـ	٤	٣٢
١٤٢٠هـ	٥	١٦
١٤٢١هـ	٦	٦
١٤٢٢هـ	٤	٧
١٤٢٣ هـ	٣	٤
١٤٢٤هـ	٧	٥
١٤٢٥هـ	٥	٥
١٤٢٦هـ	٥	١
١٤٢٧هـ	٧	٢
١٤٢٨هـ	٥	٧
١٤٢٩هـ	٨	٣
١٤٣٠هـ	١١	٦
١٤٣١هـ	١٤	٤
١٤٣٢هـ	١٥	٥
١٤٣٣هـ	١٠	٨
١٤٣٤هـ	١٢	٤
١٤٣٥هـ	١١	٧
١٤٣٦هـ	١٧	٢
١٤٣٧هـ	٣٩	١٢

الشكل الإيضاحي (٦)
بيان بالتراخيص الصادرة والملغاة لكل عام

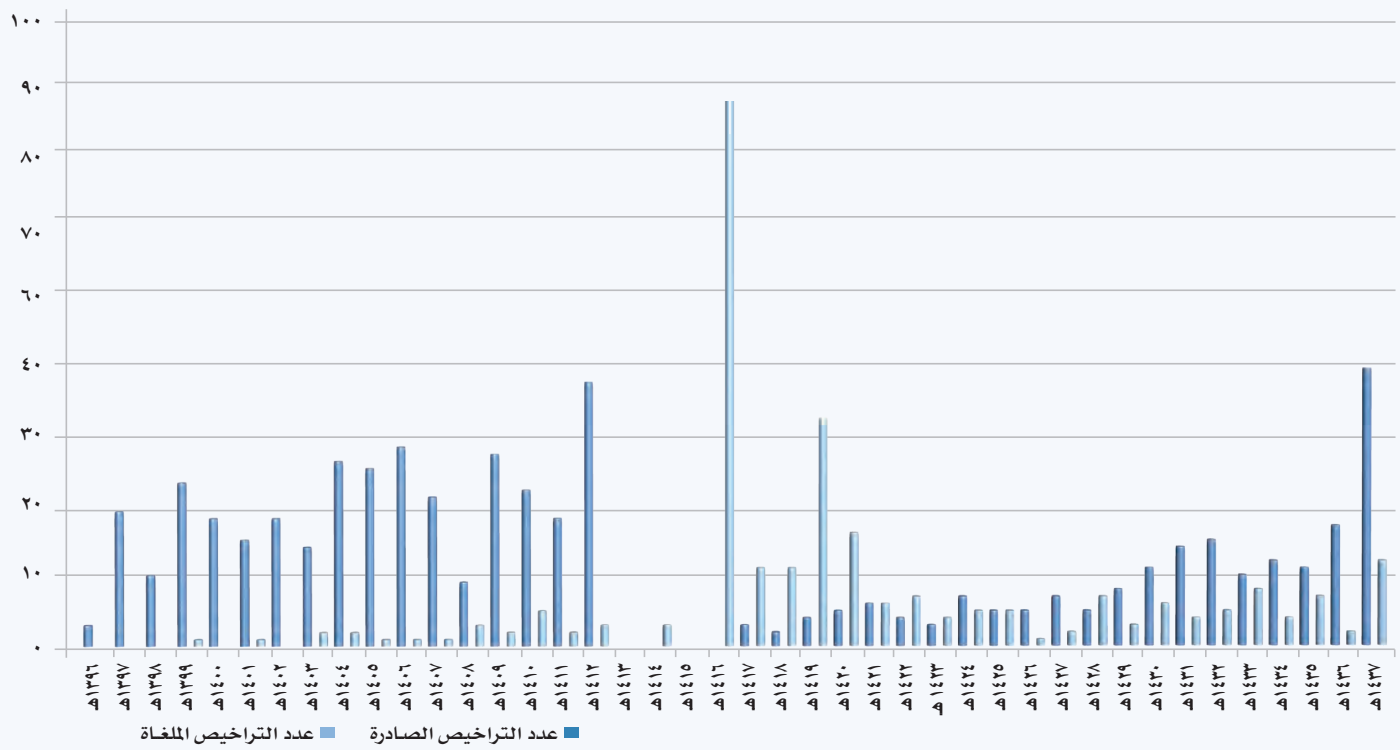

ثانيا : مساءلة المحاسبين القانونيين عن الأخطاء التي تقع بسبب مزاولتهم المهنة:

أناط نظام المحاسبين القانونيين بلجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة، صلاحية التحقيق في المخالفات المنسوبة للمحاسبين القانونيين وإيقاع العقوبة بحق من يثبت مخالفته للنظام، وتتكون اللجنة من وكيل وزارة التجارة رئيساً، وعضوية مستشار قانوني، وأحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة يرشحه مجلس الإدارة.

ويبين الجدول رقم (١/٧) والشكل الإيضاحي (٢/٧) ملخصاً بالمخالفات والعقوبات التي حددتها اللجنة منذ صدور نظام المحاسبين القانونيين حتى ١٤٣٧/١٢/٣٠هـ.

جدول (٧)

ملخص بالمخالفات المنسوبة للمحاسبين القانونيين التي نظرتها لجنة التحقيق

القرار	العـــــــام (هجري)																							
	١٤١٥	١٤١٦	١٤١٧	١٤١٨	١٤١٩	١٤٢٠	١٤٢١	١٤٢٢	١٤٢٣	١٤٢٤	١٤٢٥	١٤٢٦	١٤٢٧	١٤٢٨	١٤٢٩	١٤٣٠	١٤٣١	١٤٣٢	١٤٣٣	١٤٣٤	١٤٣٥	١٤٣٦	١٤٣٧
الحفظ	.	٥	.	٧	٦	١٣	٢٥	٦	٨	١٥	٨	٤	.	٧	٢٣	٢١	٣٤	١٤	٢١	١٠	١٥	٢٩	٨٤
اللوم	.	١	.	٦	٢٧	١٥	٩	١٠	٨	١٤	٣	.	١	.	٣	٤	١	٢	٥	٧	.	٩	١٢
الإنذار	.	٣	.	١	.	١	٣	١	٣	٨	–	.	١	.	٩	٩	١٦	١٤	٩	٢٣	٢٣	٤٨	٤٢
الإيقاف	.	.	.	١	.	.	٥	٣	٦	١	١	٣	.	.	١٦	٤	٢	١٥	٢	٤	٢	١	٢
شطب										١	–	.	.	.	.	.	.	.	.	١	.	١	٥
المادة												.	.	.	٤	.	.	.	.	.	١	.	١
الإجمالي	**.**	**٩**	**.**	**١٥**	**٣٣**	**٢٩**	**٤٢**	**٢٠**	**٢٥**	**٣٩**	**١٢**	**٧**	**٢**	**٧**	**٥٥**	**٣٨**	**٥٣**	**٤٥**	**٣٧**	**٤٥**	**٤١**	**٨٨**	**١٤٦**

ثالثاً: تطوير برنامج لمراقبة جودة الأداء المهني :

خص نظام المحاسبين القانونيين الهيئة في مادته التاسعة عشرة، صلاحية التطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب لإدارة البرنامج. وفيما يأتي عرض لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف:

١- إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة:

قامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بدراسة مستفيضة بغرض إعداد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة، وصدر عن المجلس قرار برقم ٣/٣ وتاريخ ١٤١٥/١/٢٦هـ الموافق ١٩٩٤/٧/٥م، باعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة المعدة من اللجنة كمرجع تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تطوير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة، وأن تتولى لجنة مراقبة جودة الأداء المهني متابعة مدى استرشاد المحاسبين القانونيين بمعايير الرقابة النوعية وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم، كما تتولى دراستها وإعداد تقرير بما يسفر عنه التطبيق الإسترشادي لهذه المعايير، وما يقترح حول تعديلها أو تطويرها، خلال مدة لا تتجاوز شهرين من انقضاء سنتين على تاريخ العمل بهذا القرار.

وتنفيذاً لذلك، طلبت اللجنة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة بما في ذلك مكاتب المحاسبة، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والشركات المساهمة، والغرف التجارية، وعدد من المؤسسات العامة، تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات حول معايير الرقابة النوعية، وقامت الأمانة العامة

للهيئة بدراسة الملاحظات التي وردت وتصنيفها حسب الموضوع وفقاً لتسلسل الصفحة والسطر، وتم إظهار كل ملاحظة في صفحة مستقلة وعرضها على لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لدراستها، وبعد دراستها قررت الموافقة على مشروع معيار الرقابة النوعية ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد، حيث أصدر المجلس قراراً بالرقم (٢/٨ وتاريخ ١٤١٨/٩/٨هـ) باعتماد معايير الرقابة النوعية.

وتشمل هذه المعايير قسمين: يتضمن الأول، تعريفاً للرقابة النوعية وهدفها ونطاقها، ويتضمن الثاني الأهداف ومسؤولية التزام معايير الرقابة النوعية ومسؤولية التزامها وعناصرها التي تتكون من:

١ الاستقلال.	٧ تقويم أداء الموظفين وترقيتهم.
٢. تخصيص المساعدين للعمليات.	٨ قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم.
٣ المشورة.	٩. التزام أحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحاسب القانوني.
٤ الإشراف.	
٥ التوظيف.	
٦ التطوير المهني والتدريب لموظفي المكتب.	١٠ الفحص الداخلي الدوري.

كما تضمن هذا القسم بياناً بالعوامل الرئيسة الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم أو تقويم معايير الرقابة النوعية وتوثيق المكتب للرقابة النوعية.

وتعد هذه المعايير القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة أداء المحاسبين، الذي يتم بموجبه التأكد من التزام المحاسبين القانونيين أحكام النظام والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة، والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢- برنامج مراقبة جودة الأداء المهني:

سعت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني، في إعداد برنامج لمراقبة جودة الأداء المهني، آخذةً في الحسبان ضرورة ملاءمته الظروف المهنية في المملكة، والتدرج في التنفيذ وتحسين مستوى الأداء المهني، وقد تم رفع مشروع البرنامج إلى مجلس إدارة الهيئة بالمذكرة رقم (١/٤٨ وتاريخ ١٤١٥/٨/١٨هـ) وصدر عن المجلس قرار برقم (٢/٢ وتاريخ ١٤١٥/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٥/٢/١٢م) تم بموجبه اعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وأن يبدأ تنفيذه فور صدوره.

ويهدف البرنامج إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين أحكام النظام الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ) ومعايير المحاسبة والمراجعة والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة، والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة، بغرض تحسين مستوى الأداء المهني لمكتب المحاسبة، واستمرارية الأداء المهني الجيد، وزيادة فعالية الخدمات المهنية، والثقة في الخدمات المهنية. ووفقاً لما يتطلبه البرنامج يتعين على مكاتب المحاسبة التزام ما يأتي:

١/٢ تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة:

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة خلال مدة لا تزيد على (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسؤولين من تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها، والتعرف بشكل أولي إلى مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة، والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة، ومساعدة فريق الفحص على تخطيط وتنفيذعملية الفحص.

وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، شرحاً مفصلاً لتلك المتطلبات، كما يتعين على مكتب المحاسبة قبول قيام فريق الزيارة الميدانية المعين من الهيئة للتأكد من صحة المعلومات والبيانات السنوية.

٢/٢ تطبيق رقابة نوعية ملائمة:

يتعين على مكتب المحاسبة بصرف النظر عن حجمه أو شكله النظامي تطبيق رقابة نوعية ملائمة تتفق مع معايير الرقابة النوعية المعتمدة من الهيئة.

٣/٢ - قبول مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص:

يتعين على مكاتب المحاسبة قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بتنفيذ الفحص وفق ما يأتي:

أ - فحص البيانات الدورية السنوية التي يقدمها مكتب المحاسبة (الفحص السنوي).

ب - فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (الفحص الدوري) وينفذ هذا الفحص كحد أدنى مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة إلى المكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة، ومرة كل خمس سنوات بالنسبة إلى المكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

٣ - فحص مكاتب المحاسبة:

يتطلب برنامج مراقبة جودة الأداء المهني من مكاتب المحاسبة، قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بفحص البيانات الدورية السنوية (الفحص السنوي)، وفحص الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري). وقد تم تنفيذ الأعمال الآتية:

١/٣- فحص البيانات الدورية السنوية (الفحص السنوي والزيارات الميدانية):

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، ولمساعدة مكاتب المحاسبة على الوفاء بمتطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، طورت الهيئة برنامجاً تطبيقياً لمعالجة المعلومات والبيانات الدورية التي يتطلبها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، وتم إعداد دليل تضمن شرحاً مفصلاً لتعليمات تشغيل البرنامج، وكيفية استخدام الشاشات والحقول، والتعرف إلى الميزات التي يوفرها البرنامج (دليل تشغيل البرنامج)، وطلب من مكاتب المحاسبة تحديث البرنامج بالمعلومات والبيانات السنوية حيث تقوم الهيئة بدورها بالدراسة وفحص تلك المعلومات.

وفي عام ٢٠١٥م، طورت الهيئة برنامجاً آلياً جديداً لرفع المعلومات والبيانات الدورية وتستلمها ومعالجتها التي يتطلبها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني عن بعد (أون لاين) بدلاً من النظام المعمول به سابقاً، وتم إعداد دليل تضمن شرحاً مفصلاً لتعليمات تشغيل البرنامج، وكيفية استخدام الشاشات والحقول، والتعرف إلى الميزات التي يوفرها البرنامج الجديد (دليل التشغيل)، وتم تصميم وإنتاج فيديو يشرح طريقة تعبئة برنامج البيانات السنوية لمكاتب المحاسبة، كما طورت الهيئة نماذج خاصة للزيارات الميدانية للتأكد من صحة البيانات السنوية، والقيام بالزيارات الميدانية على جميع مكاتب المحاسبة لعامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

٢/٣ - فحص الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري):

تحقيقاً للفائدة المرجوة من هذا الفحص، ورغبة في الاستفادة من تجارب من سبقنا في هذا المجال، ولما لمعهد المحاسبين القانونيين الأميركي من تجربة رائدة في هذا المجال، فقد رغبت الهيئة الاستعانة به عند الإعداد وتنفيذ هذا الفحص. إذ تم توقيع عقد بين الهيئة ومعهد المحاسبين القانونيين الأميركي تم بموجبه تحديد أوجه التعاون بين الهيئة والمعهد. وفيما يأتي ما تم القيام به من أعمال:

٤ - إعداد أدلة الفحص وإرشاداته:

عربت الهيئة أدلة الفحص والمواد التدريبية الصادرة من المعهد الأميركي، بغرض الاسترشاد بها عند تطوير أدلة الفحص الدوري وإرشاداته لمكتب المحاسبة والمواد التدريبية ذات العلاقة بالفحص على النحو الآتي:

أ - دليل الفحص:

يتضمن إجراءات الفحص التي يتعين على فريق الفحص ومكاتب المحاسبة والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، التزامها عند تنفيذ الفحص، ويحدد الدليل المتطلبات الأساسية للفحص من حيث نطاقه ودراسة الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة وتقويمها، واختيار العمليات التي يتم فحصها، والفروع التي ستتم زيارتها، وشكل تقرير الفحص ومحتواه.

ب - إرشادات الفحص:

يتضمن الملف إرشادات الفحص التفصيلية التي يتعين على كل من الفاحصين ومكاتب المحاسبة أخذها في الحسبان عند تنفيذ الفحص، كما يتضمن الدليل النماذج والاستمارات والمعلومات التفصيلية المرتبطة بعملية الفحص.

ج - ملف أوراق العمل:

يتضمن هذا الملف أوراق العمل التي يتعين على فريق الفحص ومكاتب المحاسبة استكمالها قبل عملية الفحص وأثناءها وبعدها، البيانات الأساسية عن المكتب، محضر الاجتماع النهائي، مذكرة تخطيط الفحص، القوائم والنماذج والاستمارات المتعلقة بالتأكد من فعالية التصميم وتطبيق السياسات وإجراءات الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.

د - تنفيذ الفحص الميداني:

يمثل برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الذي تنفذه الهيئة، قيمة مضافة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة؛ لأنه يسهم في تحسين مستوى الأداء المهني لمكاتب المحاسبة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع من خلال زيادة الثقة في الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسب القانوني، وكلما أدى المحاسب القانوني دوره حسب المعايير المهنية المرعية، أدى ذلك إلى زيادة ثقة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، ويصب أيضاً في مصلحة مكاتب المحاسبة من خلال تحسين مستوى الأداء المهني واستمرارية الأداء الجيد وزيادة فعالية الخدمات المهنية.

٥ - برنامج التحول إلى المعايير الدولية:

وفقاً للخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية تم اعتماد المعيار الدولي لرقابة الجودة، على أن يتم تطبيقه من مكاتب المحاسبة بدءاً من ٢٠١٧/١/١م. وقد أعدت الهيئة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، ودليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة، ودليل الرقابة النوعية للمكاتب المتوسطة والصغيرة بما يتناسب مع المعيار الدولي لرقابة الجودة، ويجري اعتماد ذلك من قبل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني ومجلس ادارة الهيئة.

التأهيل العلمي والمهني

التأهيل العلمي والمهني

لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات من أهمية بالغة، فإنه يتعين أن يكون المحاسب الذي يُعد القوائم المالية واثقاً من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقاً من عدالة رأيه حيال تلك القوائم، ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين علمياً ومهنياً ليتمكنوا من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم، وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة، ويتعذر الوفاء بذلك ما لم يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية ملائمة، لا تقتصر على التأهيل العلمي والعملي اللازم في مجالات المراجعة والمحاسبة فقط، وإنما يشمل مجالات أخرى، وقد اهتم نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب، إذ خص الهيئة في مادته التاسعة عشرة بتنظيم دورات التعليم المستمر واختبار الزمالة، على أن تشمل القواعد العامة لاختبار الزمالة الجوانب المهنية والعلمية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم تنفيذ الآتي:

١/١- اختبار زمالة الهيئة:

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة، في بناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية، وتم عقد (٤٦) اختباراً، وتقدم لهذا الاختبار أكثر من ٥٠٠٠ متقدم، وقد بلغ عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة حتى تاريخ ١٤٣٧/١٢/٣٠هـ (٢٠١٦م)، (٧٠٢) محاسب من بينهم (٤٨) سيدة، ويبين الجدول رقم (٨) والشكل الإيضاحي (٨) ملخصاً للحاصلين على الزمالة في كل سنة .

٢/١- التحول إلى الاختبار الإلكتروني:

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتطوير أعمالها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة دولياً، وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة على توصية لجنة الاختبارات بالهيئة بتحويل اختبار زمالة الهيئة من ورقي إلى إلكتروني، قامت الهيئة بتنفيذ الاختبار بشكل إلكتروني عبر استخدام الحاسب الآلي، وذلك بداية من الدورة الثانية لعام ٢٠١١م.

وأتاحت هذه الخطوة تلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق وسهلت على الأفراد الراغبين في الحصول على شهادة الزمالة التقدم لهذه الاختبارات بسهولة ويسر، كما أتاحت هذه الخطوة إمكانية التقدم للاختبارات في مدن متعددة في أنحاء المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٨)

بيان بالحاصلين على الزمالة من بداية تنفيذ الإختبار إلى نهاية عام ٢٠١٦م

السنة	الحاصلين على الزمالة	السنة	الحاصلين على الزمالة
١٩٩٤م	٤	٢٠٠٦م	١٩
١٩٩٥م	١٨	٢٠٠٧م	٢٣
١٩٩٦م	٢٧	٢٠٠٨م	٢٣
١٩٩٧م	٢٢	٢٠٠٩م	٣١
١٩٩٨م	٢٨	٢٠١٠م	٣٠
١٩٩٩م	٢٢	٢٠١١م	٤٧
٢٠٠٠م	١٦	٢٠١٢م	٣٥
٢٠٠١م	١٨	٢٠١٣م	٤٢
٢٠٠٢م	٢٢	٢٠١٤م	٤٨
٢٠٠٣م	١٧	٢٠١٥م	٧٣
٢٠٠٤م	١٣	٢٠١٦م	١٠٢
٢٠٠٥م	٢٢	المجموع	٧٠٢

الشكل الإيضاحي (٨)
بيان بالحاصلين على الزمالة من بداية تنفيذ الإختبار إلى نهاية عام ٢٠١٦م

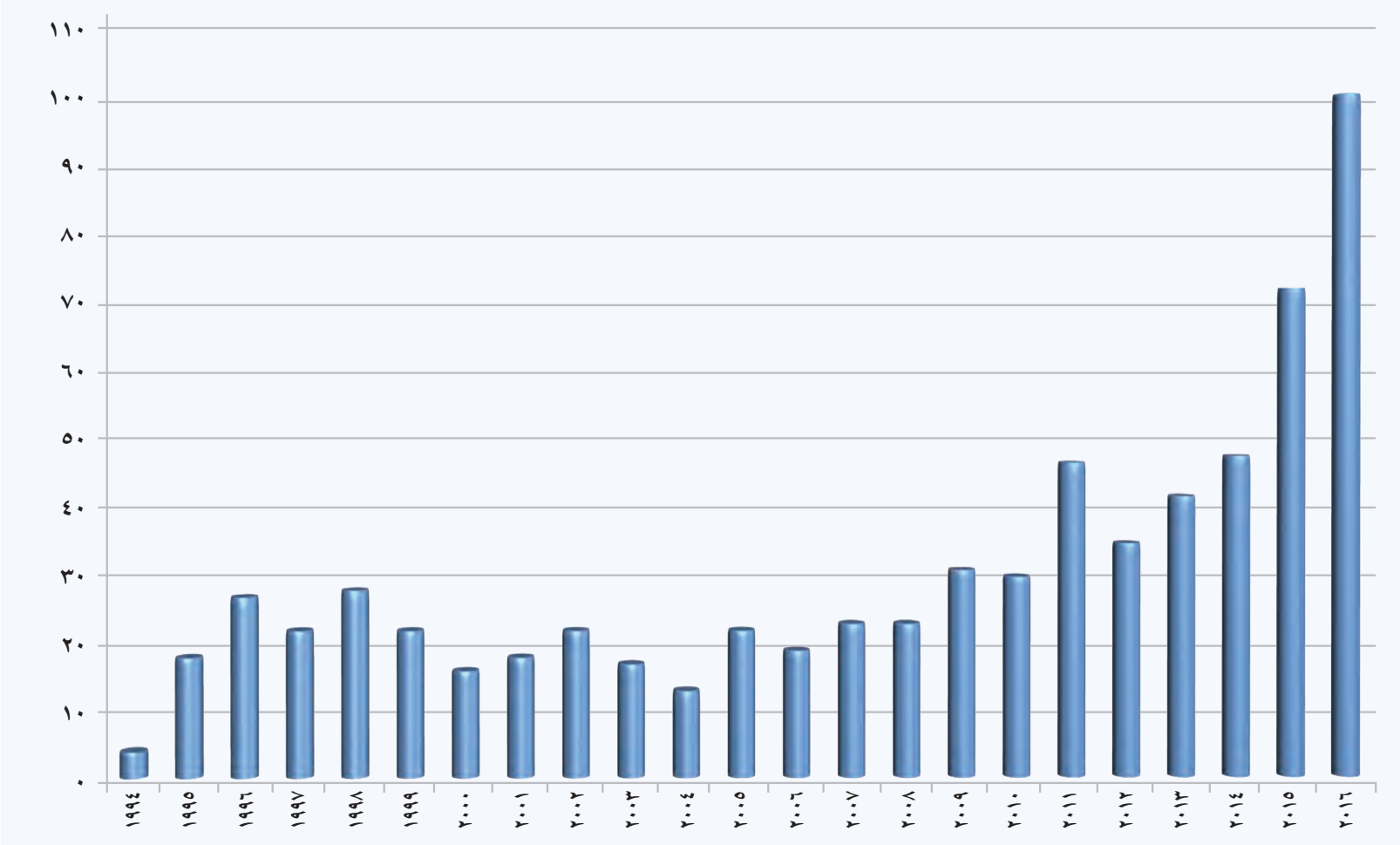

٢- التعليم المهني المستمر:

تنفيذاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين، التي تقضي بأن يقوم مجلس إدارة الهيئة بتصريف شؤون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، ومنها وضع برامج ودورات التعليم المستمر، فقد أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، الذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الدولي للمحاسبين.

وقامت لجنة التعليم والتدريب بالهيئة بمناقشة مشروع هذه القواعد خلال عدة اجتماعات، وبعد اعتماد مشروع القواعد من اللجنة، تم إرسالها لأعضاء الهيئة وأعضاء هيئة التدريس لتزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات، وتم دراسة ما ورد من ملاحظات وإدخال التعديلات التي تم الأخذ بها؛ وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار بالرقم (٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م) باعتماد هذه القواعد، وأن يبدأ العمل بها من (١٤١٩/٩/١٤هـ الموافق ١٩٩٩/١/١م).

وبعد تطبيق هذه القواعد خلال السنوات الماضية، رأت لجنة التعليم والتدريب، إدخال بعض التعديلات على القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر التي أظهرت التجربة العلمية أهمية الأخذ بها، وقد تم تعديل هذه القواعد بقرار مجلس الإدارة رقم (٢/١٢ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٥م) وتهدف هذه القواعد إلى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية. وبموجب هذه القواعد يجب:

١- على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين المرخص لهم بمزاولة المهنة أو تقديم خدمات الزكاة والضريبة، إكمال (٣٠٠) نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات متتالية، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمس وستين نقطة تدريب.

٢- على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة وكل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب لعضوية الهيئة، وكل موظف فني يعمل في مكاتب محاسبة أو أي فئة أخرى يتم إلزامها بمتطلبات التعليم المهني المستمر خلافاً للفئات السابق ذكرها،

إكمال (١٨٠) نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي، على ألا تزيد نقاط التعليم المهني المستمر على ٣٠٪ من نقاط التعليم المستمر.

٣- تطوير البرامج التدريبية:

أ - الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة:

نصت المادة التاسعة عشرة من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ) على أن من مهام الهيئة، تنظيم دورات التعليم المستمر، وتهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة، وتقوم الهيئة بتنفيذ أنواع متعددة من الدورات التدريبية، مثل الدوارت التدريبة للإعداد لاختبار زمالة الهيئة، وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية.

وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من الموضوعات الرئيسة لإحدى مواد اختبار زمالة الهيئة، وتتضمن كل حقيبة عرضاً لأهداف الموضوع وعناصره، وشرحاً وافياً لكل

عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة، ومسائل وحالات تطبيقية، وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات خلال عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، وقد بلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات حتى عام ١٤٣٧هـ /٢٠١٦م (١٤٩٣٨) متدرب، وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم سعياً في التطوير المستمر لهذه الدورات.

ويبين الجدول رقم (٩) والشكل الإيضاحي (٩) عدد الدورات وعدد المتدربين لدورات الإعداد لزمالة الهيئة من عام ١٤١٦هـ حتى ١٢/٣٠/ ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م).

جدول (٩)
بيان بعدد الدورات وعدد المتدربين الذين حضروا الدورات التدريبية للاعداد لزمالة الهيئة لكل سنة

السنة	عدد الدورات	عدد المتدربين
١٩٩٥	٢٠	٢٢٧
١٩٩٦	١٦	١٨٦
١٩٩٧	١٨	٢٠٧
١٩٩٨	٢٢	٢٩١
١٩٩٩	٢٠	٣٢٦
٢٠٠٠	٢٦	٦٢٨
٢٠٠١	١٦	٣٤٤
٢٠٠٢	١١	٢٣٧
٢٠٠٣	١٩	٣٦٥
٢٠٠٤	٢٢	٤٦١
٢٠٠٥	٢٣	٦٠٩
٢٠٠٦	٢٧	٧١٩
٢٠٠٧	٣٤	٨٧٧
٢٠٠٨	٢٩	٨٨٦
٢٠٠٩	٣١	١٢٠٢
٢٠١٠	٣٢	١١١٦
٢٠١١	٤١	١٢٩٤
٢٠١٢	٣٣	١٣٩٠
٢٠١٣	٣٣	١١٢٨
٢٠١٤	٣١	١٠٨٢
٢٠١٥	٢٩	٨٩٨
٢٠١٦	٢٥	٤٦٥
المجموع	٥٥٨	١٤٩٣٨

الشكل الإيضاحي (٩)
بيان بعدد المتدربين الذين حضروا الدورات التدريبية للاعداد لزمالة الهيئة لكل سنة

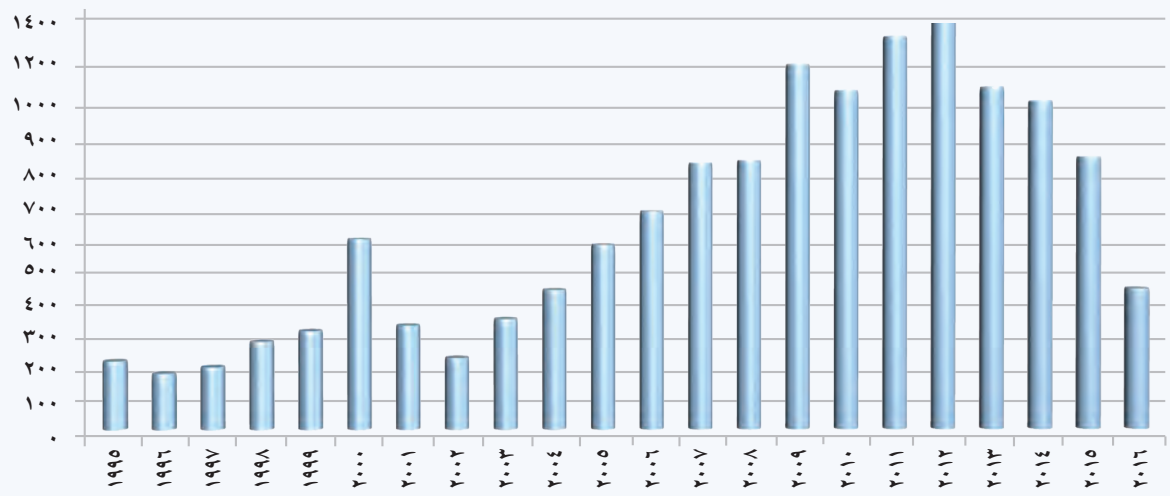

ب - الدورات التدريبية المتخصصة و الخاصة:

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين في سياق التعليم المهني المستمر من الإلمام بالمعايير والآراء المهنية، من خلال حلقات عمل تناقش خلالها حالات عملية تركز في التطبيق العملي للمعايير والآراء المهنية، ويشارك في تقديم هذه الدورات نخبة مختارة من المتخصصين في مجال الدورة، وتستهدف الدورات كل المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص، وقد شرعت الهيئة فى تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

وتتطلب القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، وجوب إكمال أعضاء الهيئة الأساسيين والموظفين الفنيين العاملين بمكاتب المحاسبة، عدداً من ساعات التعليم المهني المستمر، وتنفيذاً لذلك شرعت الهيئة في تطوير دورات تدريبية تهدف لتحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية للملتحقين بتلك الدورات في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، بهدف تعزيز الكفاءة المهنية والفنية للملتحقين بتلك الدورات، وبلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات حتى نهاية عام ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م (١٥٨٧٠) متدرباً. ويبين الجدول رقم (١٠) والشكل الإيضاحي (١٠) تفصيلاً بعدد الدورات وعدد المتدربين لكل سنة.

دورات المعايير الدولية:

في شهر محرم ١٤٣٦هـ، الموافق أكتوبر ٢٠١٤م بدأت الهيئة في تنفيذ دورات تدريبية عن معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، للمساعدة على التهيئة الفنية والمهنية قبل الإلزام

بتطبيق المعاييرالدولية؛ لأن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوافر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيقها، فعلى سبيل المثال، قد تتوافر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، لذا حرصت الهيئة على تنفيذ مثل هذا الدورات وتقديمها من قبل نخبة من المتخصصين في موضوع التحول وممن لديهم المعرفة النظرية والخبرة العملية.

جدول (١٠)

بيان بعدد الدورات وعدد المتدربين للدورات المتخصصة والخاصة لكل سنة

السنة	عدد الدورات	عدد المتدربين
١٩٩٨	١٨	١٤٥
١٩٩٩	١٨	٣٩١
٢٠٠٠	٥٨	١٠٦٠
٢٠٠١	٦٣	٩٨٤
٢٠٠٢	٣٢	٤٦٤
٢٠٠٣	٣١	٤٦٤
٢٠٠٤	٣٨	٦٧٤
٢٠٠٥	٣٨	٧٨٣
٢٠٠٦	٢٨	٦١٥
٢٠٠٧	٤٨	٦٧٦

السنة	عدد الدورات	عدد المتدربين
٢٠٠٨	٢٤	٦٩٦
٢٠٠٩	٤٧	٨٥٠
٢٠١٠	٤١	٥٢٦
٢٠١١	٥٦	٩٠٧
٢٠١٢	٤٢	٨٦١
٢٠١٣	٣٩	٨٣٠
٢٠١٤	٤٩	١٢٩٣
٢٠١٥	٤٤	١٤٦٣
٢٠١٦	٧٠	٢١٨٨
المجموع	٧٨٤	١٥٨٧٠

الشكل الإيضاحي (١٠)

بيان بعدد المتدربين للدورات المتخصصة والخاصة لكل سنة

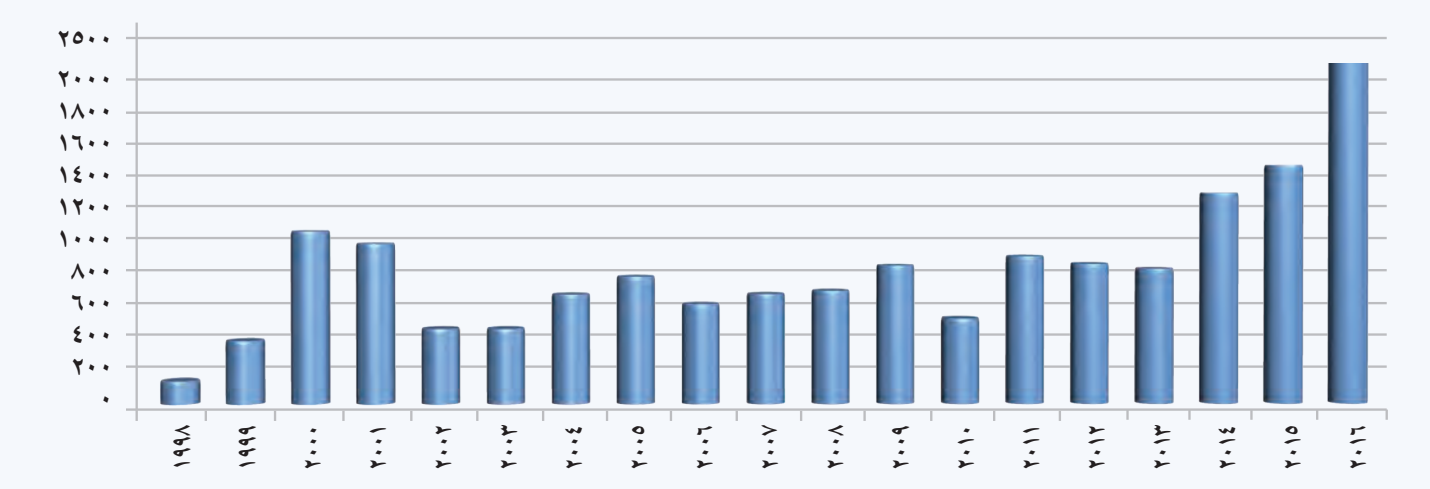

ج: الدورات التدريبية الموجهة للقطاع الحكومي:

تهدف دورات الهيئة الموجهة إلى منسوبي القطاعات الحكومية، إلى تزويد المتدربين بالمهارات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة الحكومية، وتعزيز كفاءة أدائهم الوظيفي من خلال منهجية معينة تستهدف تزويد المتدربين بالمبادئ والأساسيات والمفاهيم المحاسبية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، حرصت الهيئة على اختيار مدربي هذه الدورات بعناية فائقة، من الأكاديميين ممن لديهم الخبرة الطويلة والكفاءة التدريبية العالية في مجالات المحاسبة الحكومية، وقد بلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات (٧٨٥٣) متدرباً. وتشمل هذه الدورات:

- المسار التدريبي في المحاسبة الحكومية.
- المسار التدريبي في المراجعة الحكومية.
- برنامج المحاسبة في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- برنامج الرقابة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- برنامج المحاسبة القضائية.

ويبين الجدول رقم (١١) والشكل الإيضاحي (١١) ملخصاً بعدد الدورات والمتدربين لكل سنة.

الشكل الإيضاحي (١١)
بيان بعدد المتدربين للدورات الموجهة للقطاع الحكومي لكل سنة

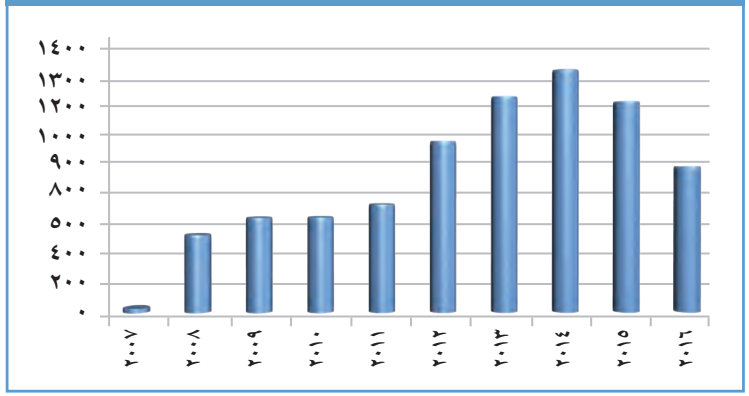

جدول (١١)
ملخص بالدورات التدريبية الموجهة للقطاع الحكومي لكل سنة

السنة	عدد الدورات	عدد المتدربين
٢٠٠٧	١	٢٧
٢٠٠٨	١٢	٤٤٨
٢٠٠٩	١١	٥٤٥
٢٠١٠	١٥	٥٤٧
٢٠١١	١٨	٦٢٢
٢٠١٢	٢٢	٩٨٣
٢٠١٣	٢٨	١٢٣٩
٢٠١٤	٣٦	١٣٩٣
٢٠١٥	٥٢	١٢١١
٢٠١٦	٤٢	٨٣٨
المجموع	٢٣٧	٧٨٥٣

خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع

خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع

يُعدّ الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الجديدة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها، بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه المعارف وكيفية استخداماتها ومدى انعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام، من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة، وقد أناط نظام المحاسبين القانونيين بالهيئة في مادته التاسعة عشرة، إعداد البحوث والدراسات، وإصدار الدوريات والكتب والنشرات، والمشاركة في الندوات المحلية والدولية ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة وما يتعلق بهما، وقد قامت الهيئة بعدد من الخطوات منها:

١- إنشاء مركز للمعلومات:

يهدف المركز إلى خدمة أعضاء الهيئة وغيرهم من الباحثين في علوم المحاسبة والمراجعة، ويحتوى على معظم النشرات الدورية والإصدارات المهمة في علوم المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الجهات المهنية، إضافة إلى الكتب النظرية والبرامج التطبيقية التي تشتمل على المعايير المهنية الصادرة عن الهيئة والجهات المهنية الأخرى المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة بها، مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة.

٢- إنشاء موقع إلكتروني للهيئة:

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، أنشأت الهيئة موقعاً على الشبكة العالمية (الإنترنت)، ويمكن الوصول إلى هذا الموقع من خلال العنوان الآتي: (www.socpa.org.sa). ويشتمل الموقع على وثائق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية التي أصدرتها الهيئة، وتعريف بالخدمات التي تقدمها، ويُمكِّن الموقع الجمهور من البحث عن النصوص المهنية الصادرة عن الهيئة المرتبطة بأي موضوع يتم الاستعلام عنه.

٣- إنشاء حساب على موقع التواصل الاجتماعي تويتر:

في خطوة تهدف لتكون حلقة جديدة من حلقات التواصل بين الهيئة وأعضائها ومع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة، لمعرفة آرائهم واحتياجاتهم وتعليقاتهم على الخدمات التي تقدمها الهيئة، أنشأت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حسابها الرسمي الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تحت اسم (@SOCPA__KSA)

٤- الخدمات الإلكترونية:

تسعى الهيئة باستمرار لتطوير الدعم الذي تقدمه لأعضائها والمستفيدين من خدماتها، وقد أنشأت العديد من الخدمات الإلكترونية لتزويد هذه الأطراف بمعلومات قيمة متاحة فورياً على شبكة الإنترنت عبر قنوات قياسية مأمونة.

وفي إطاردعم التحول الى الحكومة الإلكترونية تم تدشين بوابة الهيئة الالكترونية الجديدة وشملت البوابة على عدد من الخدمات الكترونية تم تطويرها من خلال إدارة تقنية المعلومات بالهيئة، وشملت الخدمات برنامج مراقبة جودة الاداء المهني، وبرنامج التدريب، وبرنامج العضوية، وبرنامج إختبار الزمالة، وبرنامج نقاط التعليم المهني المستمر، ونظام التصويت الالكتروني.

٥- البحوث والدراسات:

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم، كما يهدف هذا الجانب إلي تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون. وقد أصدرت الهيئة عدداً من الدراسات والبحوث المتخصصة منها:

أ- إصدار دراسة مقارنة للسياسات المحاسبية في الشركات المساهمة:

أعدت الهيئة دراسة مقارنة للسياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركات المساهمة، وتم تبويب هذا الإصدار لكل قطاع على حدة، وتحديد السياسة المحاسبية للبنود التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لكل شركة، مثل المخزون والاستثمارات والاستهلاكات... إلخ.

ويتم تحديث هذه الدراسة سنوياً، وتوزع على ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة.

ب- إصدار كتب لمعايير المحاسبة والمراجعة:

ليتسنى لذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة والمحاسبين والباحثين بصفة خاصة، الرجوع إلى معايير المحاسبة والمراجعة بسهولة ويسر وذلك منذ إنشاء الهيئة حتى إقرارها لمشروع التحول للمعايير الدولية عام ٢٠١٢م. تم جمع معايير المحاسبة في كتاب (معايير المحاسبة) يتكون من جزئين، اشتملا على نبذة تاريخية عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، وأهداف المحاسبة ومفاهيمها، ومعيار العرض والإفصاح العام، ومعايير المحاسبة التفصيلية المعتمدة والآراء والتفسيرات التي صدرت عن الهيئة، كما تم جمع معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى في كتاب (معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى) الذي يتكون من جزئين، اشتملا على نبذة تاريخية عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، ومعايير المراجعة والآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة، كما اشتمل الجزء الثاني على المعايير المهنية الأخرى المعتمدة من الهيئة.

ووفقاً للخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية قامت الهيئة بإصدار النسخة النهائية لوثائق اعتماد المعايير الدولية ونشرها على موقعها الإلكتروني.

ج- تطوير الكوادر الوطنية:

قامت الهيئة بدراسة شاملة بغرض تطوير الكوادرالوطنية العاملة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، وتمت مناقشة الأفكار المطروحة في ندوة عامة عقدت بمدينة الرياض بتاريخ (١٤٢٠/٦/٨هـ، الموافق ١٩٩٩/٩/١٨م)، وقد صدرت عن الندوة توصيات حول الأفكار المقترحة لتطوير الكوادر الوطنية منها:

١. إلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بوجوب استكمال التعليم المهني المستمر الذي يتطلبه برنامج التعليم المهني المستمر، وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لاستكمال هذه المتطلبات.

٢. تعد مكاتب المحاسبة التي يزيد عدد موظفيها على عشرين موظفاً خطة سنوية تبين تفصيلاً للإجراءات التي سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب، ومن هذه الإجراءات:

- تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة، بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التي تعقدها الهيئة لهذا الغرض.
- حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساساً لترقيتهم داخل المكتب.
- وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع، مشرف، مدير مراجعة، شريك).
- تقويم أداء الموظفين الفنيين دورياً ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التي تحتاج إلى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقويمها دورياً.
- إتاحة الفرصة للموظفين للمشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣. تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

هـ - ترجمة الكتب والإصدارات المهنية والأدلة الإرشادية:

سعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للإطلاع على أفضل الممارسات على المستوى الدولي، من أجل العمل على الاستفادة منها ونقلها وتوطينها بما يسهم في تحقيق مزيد من الارتقاء بمستوى الأداء المهني، وتأصيل معاييره وممارسته في المملكة العربية السعودية بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عام، وقد أدركت الهيئة أن توطين تلك الممارسات سيعزز في حال نقلها إلى لغتنا الأم -اللغة العربية- فاهتمت بانتقاء عدد من الإصدارات المهمة وترجمتها وتقديمها بوصفها إضافة إلى المكتبة العربية ليستفيد منها المهنيون والباحثون والمهتمون في قطاعات الأعمال كافة، مثل ترجمة كتاب «الرقابة الداخلية - إطار متكامل (coso)» إلى اللغة العربية، بعد الحصول على موافقة لجنة المنظمات الراعية للجنة "تريد واي".

كما قامت الهيئة بترجمة سلسلة "الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة" الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى ثلاثة إصدارات على النحو الآتي:

- الإصدار المعنون بوضع قواعد فعالة للسلوك في المنشآت "ويهدف إلى التعريف والتوعية بأهمية وضع قواعد سلوك للمنشآت" بحسبانها عنصراً أساسياً لضمان حوكمة فعالة للمنشآت بمختلف أنواعها، سواء منشآت القطاع الحكومي أو الخاص أو المنشآت غير الربحية، على نحو يسهم في تحسين أدائها ويعالج المعضلات الأخلاقية التي تواجهها، ويحترم حقوق جميع الأطراف المتأثرة بأنشطة المنشأة، ويحافظ على مصلحة المجتمع.

- الإصدار المعنون تحت اسم "تقويم نظم التكاليف في المنشآت وتحسينها" ويهدف إلى إبراز أهمية نظم التكاليف في دعم القرار في المنشأة بما يسهل عملية تفسير هيكل المنشأة وعملياتها وفهمها وتحسينها.

- الإصدار المعنون تحت اسم "تقويم وتحسين الحكومة في المنشآت" ويهدف إلى إبراز الدور المهم لمفهوم الحوكمة، الذي يعنى بالطريقة التي يتم من خلالها التوجيه وإدارة المنشأة وفقاً لمجموعة من المبادئ الأساسية، منها تقديم التوجيه الإستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، والتأكد من إدارة المخاطر، والتحقق من الاستخدام المسؤول للموارد.

و- إصدار أدلة إرشادية لعملية التحول:

سعياً من الهيئة في توفير أدلة إرشادية تساعد على عملية التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، أصدرت الهيئة عدداً من الكتيبات التي تحوي إرشادات تطبيقية في المعايير الدولية تغطي معظم جوانب المعايير، وشملت عدداً من الملخصات والأمثلة العملية التي تساعد على تكوين فهم أكثر لكل جوانب المعايير واستيعابها.

وتم إعداد هذه الإرشادات لبيان أهم المتطلبات لإعداد القوائم المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، واعتُمد في إعدادها على توضيح أهم الفروقات بين المعايير الدولية للتقرير المالي وبين المعايير السعودية المقبولة بشكل عام، السارية حتى تاريخ التحول.

ز- ترجمة الكتب العلمية:

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة في السعودية، وتمكين طلاب أقسام المحاسبة في الجامعات من الإلمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة، لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة، وقّعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتفاقية تعاون مع شركة «بيرسون إديوكيشن» تضمنت ترجمة عدد من الكتب في مجال المحاسبة المالية المتوسطة والمتقدمة والمراجعة، من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية. وقد بحثت الهيئة عن أحدث الكتب في مجال المحاسبة والمراجعة، بناء على شهرة الكتب وتغطيتها المعايير الدولية، وتمت الاستعانة على اختيار هذه الكتب بتوصية من ذوي الخبرة العلمية والعملية. وتمثل هذه الكتب، مرجعاً مفيداً لطلاب قسم المحاسبة والمراجعة في الجامعات السعودية بشكل خاص، وفي العالم العربي بشكل عام، بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم لخدمة الواقع العملي وسوق العمل.

٤- المشاركة في المؤتمرات والفعاليات المهنية:

يشمل هذا الجانب مشاركة الهيئة فى المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، والتعاون مع الجهات الأخرى المحلية والإقليمية والدولية للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وقد شاركت الهيئة مشاركة فاعلة في عدد من المؤتمرات والندوات المهنية، من أجل التعاون وتبادل الخبرات والحضور المتبادل في مختلف أوجه النشاطات. والتي منها المشاركة في اجتماع مجموعة الاقتصادات الناشئة، اجتماع معدي المعايير الدوليين، اجتماع معدي المعايير في منطقة اسيا واقيانوسيا، اجتماع المجموعة الاستشارية للمعاملات والادوات المالية الاسلامية.

٥ ـ مجلة الهيئة:

تصدر الهيئة مجلةً دوريةً مهنية تعنى بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير المهنة والارتفاع بمستواها، ويعد إصدار المجلة بمنزلة وضع لبنة أخرى تضاف إلى الجهود التي بذلت وتبذل لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، لتحقيق ما ينشده الجميع لتعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة وتطويرها، لتتبوأ المكان المناسب بين المهن الأخرى.

٧- تنظيم المؤتمرات والملتقيات المهنية:

من منطلق التزام الهيئة بدورها في خدمة المجتمع المحلي لتعزيز وعيه المهني والاقتصادي، نظمت الهيئة عدداً من المؤتمرات والملتقيات العامة التي تحدث فيها عدد من ذوي الاختصاص والخبرة في الموضوعات التي تطرح، وقد حظيت ولله الحمد، بمشاركة فاعلة من المهتمين وذوي الاختصاص بما يبرز الدور الذي تقوم به الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، ومن أبرز ما قامت به الهيئة في هذا المجال: عقد مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الأول الذي عقد عام (٢٠٠٣م) برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- والمؤتمر السعودي الدولي الثاني عام (٢٠٠٩م) الذي شارك فيه مختصون من أكثر من ٢٠ دولة، والملتقى السعودي الأول للماليين في عام (٢٠١١م)، والملتقى السعودي الثاني للماليين في عام (٢٠١٣م).

إنجازات الهيئة
على الصعيد الدولي

إنجازات الهيئة على الصعيد الدولي

إضافة إلى ما تحقق من إنجازات على المستوى المحلي من خلال سعيها الحثيث في تحقيق الأهداف المناطة بها، فقد حققت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أيضاً، عدداً من الإنجازات على الصعيد الدولي، منها:

إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد في اختبارات CMA وCIA الأميركية:

تقديراً لما تحظى به زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من مكانة مرموقة، فقد أعفى المعهد الأميركي للمحاسبين، الإداريين الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، من اختبار القسم الأول (الخاص بـ business analysis) من أقسام اختبار زمالة المحاسب الإداري المعتمد (CMA certified management accountant) كما أعفي أيضاً المعهد الأميركي للمراجعين الداخليين الحاصلين على زمالة الهيئة من قسم اختبار القسم الرابع (الخاص بـ businessmanagement skills) من أقسام اختبار زمالة المراجع الداخلي المعتمد (CIA) certified internal auditor.

وتأتي هذه القرارات اعترافاً بما حققته زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من نجاح، وتعكس التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بحمد الله.

اختيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ضمن ١٦ هيئة مهنية على مستوى العالم:

اختار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ضمن ست عشرة هيئة مهنية على مستوى العالم، يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، جاء ذلك في دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادر عن الاتحاد الدولي في طبعة نوفمبر ٢٠٠٧م، الذي نص على (أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، هي هيئة محاسبية راسخة الأساس تضم موظفين وأعضاء تتوافر فيهم مهارات وخبرات عالية، وهي قادرة على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة للهيئات المهنية الأخرى في الدول المتحدثة باللغة العربية) ويعكس هذا الاختيار ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من تطور، ويمثل تقديراً للدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.

نشر ترجمة الهيئة لمعايير المحاسبة الدولية على موقع مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي الإلكتروني

نشرت مؤسسة المعايير الدولي للتقرير المالي (IFRS Foundation) المشرفة على مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) على موقعها الالكتروني الترجمة العربية المعتمدة لمعايير المحاسبة الدولية، والتي أعدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ووفقا للاتفاقيات الموقعة بين المؤسسة الدولية والهيئة، فإن الهيئة هي المخولة اعتبارا من عام ٢٠١٦م، بالترجمة الرسمية للمعايير الدولية. كما تتيح اتفاقية أخرى للهيئة أن تنشر النسخة المعتمدة من المعايير الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية على موقعها الالكتروني، ونشرها ورقيا.

اختيار الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد، عضواً في مجلس أمناء مؤسسة معايير المحاسبة المالية الدولية:

تعيين الدكتور عبدالرحمن إبراهيم الحميد عضواً عن المملكة في مجلس أمناء مؤسسة معايير المحاسبة المالية الدولية، بعد انضمامها إليه كأول دولة عربية وإسلامية، اعترافاً بما وصلت إليه هيئة المحاسبين القانونيين ومهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة من تطور ملحوظ في الشركات المالية، حتى أصبحت في مصاف الهيئات المهنية العالمية التي يستعان بها وبأعضائها للمشاركة في المجالس واللجان الدولية.

تعيين أمين عام الهيئة السعودية نائباً لرئيس لجنة تطوير الجهات المهنية (PAODC):

أصدر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAS) قراراً بتعيين أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس، نائباً لرئيس لجنة تطوير الجهات المهنية (PAODC) وهي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين. ويأتي اختيار الأمين العام لهذا الموقع، تقديراً من الاتحاد الدولي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولأمينها العام، ويعكس المستوى الجيد الذي وصلت إليه المهنة في المملكة.

طلب الاتحاد الدولي للمحاسبين الهيئة السعودية بمراجعة الترجمة العربية لموقعه على الإنترنت:

طلب الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، القيام بمراجعة الترجمة العربية لمحتوى موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على شبكة الإنترنت، الذي يشمل اللغات الست المعتمدة لدى الأمم المتحدة، ويأتي هذا الطلب في إطار التواصل الجيد بين الهيئة والاتحاد ويعكس ما تتمتع به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من سمعة جيدة لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي يضم في عضويته ١١٨ دولة.

اختيار أحمد الشنيبر، عضواً في مجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي:

اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عضوية أحمد بن محمد الشنيبر، في مجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك للمساعدة على الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها مطبقو المعيار، وتقديم إرشادات تطبيقية. وتضم عضوية المجموعة حالياً ٢٧ عضواً من مختلف دول العالم.

توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع الهيئات المهنية

إدراكا لأهمية تطوير التعاون المشترك للرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة، وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع عدات جهات مهنية بهدف تأسيس علاقة تعاون مشترك بينهما في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة. حيث تؤسس هذه المذكرات إلى تعاون أوثق في مجالات مهنية عدة منها إجراء البحوث الفنية، وإقامة الفعاليات المهنية المشتركة، وتتيح هذه الاتفاقيات العمل المشترك بين الطرفين لترسيخ القطاع المحاسبي السعودي وضمان استدامته عبر التبادل المعرفي وتحسين التنمية المهنية والفكرية في هذا القطاع، وتطوير عدد من المبادرات المهمة وتبادل التجارب والخبرات لما فيه مصلحة القطاع والعاملين فيه بالمملكة وجميع أنحاء المنطقة في المستقبل. والتي منها..

- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز «ICAEW»
- توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA).
- توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين (IMA).
- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين الباكستاني (ICAP).
- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين بالهند.

أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية

أعضاء مجلس الإدارة

بفضل من الله سبحانه وتعالي، خطت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمجلس إدارتها ولجانها الفنية وأمانتها العامة، خطوات حثيثة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وفيما يلي أسماء أعضاء مجلس إدارة الهيئة:

الدورة الأولي

أ. سليمان بن عبدالعزيز السليم (رحمه الله)
رئيس المجلس

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز راشد الراشد
- أ. عبدالعزيز عبدالله أبوحميد
- أ. عطا حمد البيوك
- أ. أسامة عبدالله الخريجي
- د. عبدالرحمن عبدالله الزامل
- أ. إبراهيم محمد السبيل
- د. سلطان محمد سلطان
- د. محمد عبدالله الشباني
- د. سعد عطية الغامدي
- د. محمود عمر باعيسى
- أ. عبدالمجيد أحمد مهندس

الدورة الثانية

أ. أسامة بن جعفر فقيه
رئيس المجلس

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز راشد الراشد
- أ. عبدالعزيز عبدالله أبوحميد
- د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد
- أ. سامي بهاء الدين السراج
- أ. إبراهيم محمد السبيل
- أ. أحمد الزامل السليم
- د. محمد عبدالله الشباني
- أ. منير نوار العتيبي
- أ. منصور محمود عبدالغفار
- د. خليل عبدالفتاح كردي
- أ. عبدالمجيد أحمد مهندس
- د. عبدالله قاسم يماني

الدورة الثالثة

أ. أسامة بن جعفر فقيه
رئيس المجلس

الأعضاء

- أ. بكر عبدالله أبو الخير
- أ. إبراهيم علي البغدادي
- أ. عبدالله عبدالعزيز الحملي
- أ. عبدالله عبدالرحمن الحمودي
- د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد
- أ. أحمد زامل السليم
- أ. عبدالله عبدالعزيز السويلم
- أ. محمد إبراهيم الطعيمي
- د. خليل عبدالفتاح كردي
- د. عبدالله قاسم يماني

الدورة الرابعة

د. هاشم بن عبدالله يماني
رئيس المجلس

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز راشد الراشد
- أ. بكر عبدالله أبو الخير
- أ. أسامة حمزة أبوغرارة
- أ. إبراهيم علي البغدادي
- أ. عبدالله عبدالعزيز الحملي
- أ. سليمان عبدالله الخراشي
- د. عوض سلامة الرحيلي
- د. سعد صالح الرويتع
- أ. سامي بهاء الدين السراج
- أ. عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس
- د. محمد فداء محمد بهجت

الدورة الخامسة

أ. عبدالله بن أحمد زينل
رئيس المجلس

الأعضاء

- أ. إبراهيم علي البغدادي
- أ. أسامة فهد الحيزان
- أ. سليمان عبدالله الخراشي
- د. توفيق عبدالمحسن الخيال
- أ. أسامة عبدالعزيز الربيعة
- أ. طارق عبدالرحمن السدحان
- أ. ناصر الدين محمد السقا
- أ. محمد صالح العبيلان
- أ. عدنان عبدالله النعيم
- د. محمد فداء محمد بهجت
- أ. وليد إبراهيم شكري
- أ. حسان فضل محضار عقيل

الدورة السادسة

د. توفيق بن فوزان الربيعة
رئيس المجلس

الأعضاء

أ. إبراهيم علي البغدادي
أ. أسامة عبدالعزيز الربيعة
أ. حسان فضل عقيل
د. توفيق عبدالمحسن الخيال
د. وليد محمد الشيباني
أ. عدنان عبدالله النعيم
أ. بكر عبدالله أبو الخير
أ. طارق عبدالله السدحان
أ. عبدالعزيز عبد الرحمن السويلم
أ. وليد إبراهيم شكري
أ. محمد صالح العبيلان
أ. جهاد محمد العمري

الدورة السابعة

د. توفيق بن فوزان الربيعة
رئيس المجلس

الأعضاء

د. طارق عبدالله النعيم
د. عبدالرحمن محمد البراك
أ. عثمان ناصر المحيميد
أ. عبدالله علي العقيل
د. توفيق عبدالمحسن الخيال
د. صالح حمد الشنيفي
أ. عبدالعزيز عمير العمير
أ. عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس
أ. وليد عبدالله تميرك
أ. بكر عبدالله أبو الخير
أ. ناصر عبدالله الذيبان
أ. عبدالله حمد الفوزان
أ. سليمان عبدالله الخراشي
أ. عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
أ. خالد أحمد محضر
أ. وليد عبدالله تميرك

الدورة الثامنة

د. ماجد بن عبدالله
القصبي رئيس المجلس

الأعضاء

أ. سهيل محمد أبانمي
أ. هذال علي الفايزي
أ. عثمان عبد الرحمن اليحيا
أ.محمد سلطان السهلي
د. عبدالرحمن محمد البراك
أ. سعد صالح السبتي
أ. عبد العزيز سعود الشبيبي
أ. ناصر عبدالله الذيبان
أ. عبدالله حمد الفوزان
أ. عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس
أ. خالد عبدالله الرويس
أ. عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
د. توفيق عبدالمحسن الخيال
أ. خالد أحمد محضر
أ. وليد عبدالله تميرك

لجنة معايير المحاسبة

الدورة الأولي

أ. عبدالعزيز بن راشد الراشد
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
- أ. خالد إبراهيم أبا الخيل
- أ. إبراهيم بن حمد الضويحي
- د. عبدالله بن حسن العبدالقادر
- د. عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر
- أ. عبدالمجيد بن أحمد مهندس
- د. عبدالله بن قاسم يماني

الدورة الثانية

د. عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. بكر بن عبدالله أبو الخير
- د. عبدالستار بن عبدالكريم أبو غدة
- أ. عطا بن حمد البيوك
- أ. إبراهيم بن حمد الضويحي
- د. محمد بن صالح الطاسان
- د. عبدالله بن حسن العبدالقادر
- د. عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر
- أ. عبدالعزيز بن صالح الفريح
- أ. عادل بن عبدالعزيز بودي
- د. عبدالله بن قاسم يماني

الدورة الثالثة

أ. عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عطا بن حمد البيوك
- د. سليمان بن عبدالعزيز التويجري
- د. نبيه بن عبدالرحمن الجبر
- أ. يوسف بن حمدان الحمدان
- د. صالح بن عبدالرحمن السعد
- أ. عبدالعزيز بن سعود الشبيبي
- أ. عبدالعزيز بن صالح الفريح
- أ. طارق بن عثمان القصبي
- أ. حمد بن محمد الكنهل
- أ. محمد بن منصور الموسي
- أ. خالد بن عبدالرحمن النمر
- أ. منير بن قاسم جنبي

الدورة الرابعة

أ. عبدالعزيز بن راشد الراشد
رئيس اللجنة

الأعضاء

د. نبيه بن عبدالرحمن الجبر
د. عبدالملك بن عبدالله الحقيل
أ. خالد بن محمد الخويطر
د. عبدالرحمن بن محمد الرزين
أ. محمد بن عبدالعزيز الشايع
أ. حمود بن عبدالعزيز العجلان
أ. جهاد بن محمد العمري
أ. عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس
أ. سعد بن قاسم آل قاسم
د. عبدالرحمن بن أحمد المحارقي
أ. خالد بن ناصر النويصر
أ. أسعد بن صالح باسودان
د. سليمان بن عبد العزيز التويجري

الدورة الخامسة

أ. جهاد محمد العمري
رئيس اللجنة

الأعضاء

أ. أديب محمد أبانمي
د. عبدالملك عبدالله الحقيل
د. أسامة فهد الحيزان
أ. خالد محمد الخويطر
د. عبدالرحمن محمد الرزين
أ. خليل إبراهيم السديس
د. وليد محمد الشيباني
أ. محمد بن عبدالعزيز الشايع
أ. عبدالعزيز سعود الشبيبي
د. علي عبدالله النودل
أ. عبدالله علي خليفة
أ. سامي عبدالرحمن السحيباني
أ. خالد بن علي عتين
د. عبد بن محمد الفيصل
أ. سعد بن محمد الهويمل

الدورة السادسة

أ. جهاد بن محمد العمري
رئيس اللجنة

الأعضاء

أ. خالد بن محمد الخويطر
أ. فهد بن محمد الطعيمي
أ. أحمد بن محمد الشنيبر
أ. علي بن عبدالرحمن العتيبي
أ. خليل بن إبراهيم السديس
أ. سعد بن عبدالرحمن الفايز
أ. سامي بن محمد الشرفاء
د. عمرو بن خالد كردي
أ.د. توفيق عبدالمحسن الخيال

لجنة معايير المراجعة

الدورة الأولي

د. عبدالله بن محمد الفيصل
رئيس اللجنة

الأعضاء

أ. عبدالعزيز بن عبدالله ابوحميد
أ. أسامة بن عبدالله الخريجي
أ. سامي بهاء الدين السراج
د. صالح بن راشد العماري
أ. علي بن محمد الغيث
د. محمود بن عمر باعيسي
أ. سليمان حسنه عطيه
أ. عصام جميل مرعي

الدورة الثانية

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

أ. أسامة بن عبدالله الخريجي
أ. عبدالله بن عبدالعزيز السويلم
أ. خالد بن محمد الصليع
أ. أحمد بن محمد العبدالقادر
د. وابل بن علي الوابل
د. عبدالله بن عبدالرحمن باعشن
د. محمد فداء محمد بهجت
د. سليمان حسنه عطيه
أ. عبدالمجيد بن احمد مهندس

الدورة الثالثة

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

أ. بكر بن عبدالله أبو الخير
د. عوض بن سلامة الرحيلي
د. جاسم بن شاهين الرميحي
أ. خالد بن محمد الصليع
أ. أحمد بن محمد العبدالقادر
أ. محمد بن عبداللطيف العمري
د. فؤاد بن أحمد المبارك
د. عبيد بن سعد المطيري
أ. أسعد بن صالح باسودان
أ. وليد بن إبراهيم شكري

الدورة الرابعة

د. محمد فداء محمد بهجت
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عطا بن حمد البيوك
- أ. خالد بن عبدالعزيز الحمود
- د. عوض بن سلامة الرحيلي
- د. سعد بن صالح الرويتع
- أ. عبدالرحمن بن عبدالله السكران
- أ. فهد بن محمد الطعيمي
- أ. عبدالإله بن محمد العبيد
- د. عبيد بن سعد المطيري
- د. علي بن عبدالله النودل
- أ. وليد بن إبراهيم شكري

الدورة الخامسة

د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالله أحمد بالعمش
- أ. سليمان عبدالله الخراشي
- د. عبدالرحمن محمد الخويطر
- أ. أحمد محمد الشنيير
- أ. أحمد عبدالله آل الشيخ
- د. محمد عبدالله آل عباس
- أ. فهد محمد الطعيمي
- د. فؤاد أحمد المبارك
- أ. احسان أمان الله مخدوم

الدورة السادسة

أ. سليمان عبدالله الخراشي
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. إحسان بن أمان الله مخدوم
- أ. تركي بن عبدالرحمن الجمعة
- أ. عبدالله بن أحمد بالعمش
- أ. خالد بن محمد الصليع
- أ. عبدالعزيز بن سليمان العتيقي
- د. ناصر بن محمد السعدون
- د. محمد بن عبدالله آل عباس
- د. عدنان بن عبدالله الملحم

لجنة الاختبارات

الدورة الأولي

د. سلطان بن محمد السلطان
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. عبدالعال هاشم ابوخشبة
- أ. عطا بن حمد البيوك
- د. محمد بن عبدالله الشباني
- د. سعد بن عطيه الغامدي
- د. محمود بن عمر باعيسى
- د. عبدالقادر بانقا عبدالقادر

الدورة الثانية

د. عبدالله بن محمد الفيصل
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. يحيى بن علي الجبر
- د. أسامة بن فهد الحيزان
- د. محمد بن عبدالله الشباني
- أ. علي بن محمد العنيزان
- د. سعد بن عطيه الغامدي
- د. ممدوح بن عبدالله باعويضان
- أ. وليد بن إبراهيم شكري

الدورة الثالثة

د. عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. أسامة بن فهد الحيزان
- أ. طارق بن عبدالرحمن السدحان
- أ. أمين بن فهد الشدي
- أ. هشام بن أحمد الشلفان
- د. سليمان بن علي العريني
- أ. علي بن محمد العنيزان
- أ. أحمد بن إبراهيم رضا

الدورة الرابعة

د. عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. عبدالعال هاشم أبوخشبه
- أ. راشد بن سعود الرشود
- أ. خليل بن إبراهيم السديس
- د. محمد بن سلطان السهلي
- أ. منير بن فهد السهلي
- د. سليمان بن علي العريني

الدورة الخامسة

أ.د. سعد صالح الرويتح
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. علي محمد العنيزان
- د. محمد سليمان العقيل
- أ. إبراهيم عبود باعشن
- أ. منير فهد السهلي
- أ.د. عبدالعال هاشم ابوخشبه
- أ. راشد سعود الرشود
- د. علي محمد المحيميد

الدورة السادسة

أ.د. سعد صالح الرويتح
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. وليد بن عبد الله المقبل
- أ. إبراهيم عبود باعشن
- أ. ناصر الدين حمد السقا
- د. محمد حسن الحازمي
- د. يوسف عبدالله باسودان
- د. خالد إبراهيم أباخيل

لجنة مراقبة جودة الأداء المهني

الدورة الأولي

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز بن سليمان الحبيب
- أ. إبراهيم بن محمد السبيل
- أ. محمد بن عبدالله الشباني
- أ. عبدالعزيز بن صالح الفريح
- أ. طلال بن إبراهيم سجيني
- أ. عبدالمجيد بن أحمد مهندس
- أ. محمد علي ميرغني

الدورة الثانية

د. سليمان بن عبدالله السكران
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز راشد الراشد
- أ. احمد بن زامل الزامل
- أ. سامي بهاء الدين السراج
- د. محمد عبدالعزيز الصالح
- د. يوسف عبدالله باسودان
- أ. عبدالله بن مسفر بدران
- أ. خليل عبدالفتاح كردي

الدورة الثالثة

د. محمد عبدالعزيز الصالح
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز راشد الراشد
- أ. احمد بن زامل الزامل
- أ. سامي بهاء الدين السراج
- د. سليمان بن عبدالله السكران
- أ. عبدالوهاب بن سعد العقيل
- د. حسام عبدالمحسن العنقري
- د. عبدالله عبدالرحمن باعشن
- أ. خليل عبدالفتاح كردي

الدورة الرابعة

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. بكر عبدالله أبو خير
- أ. مصعب عبدالرحمن آل الشيخ
- د. أسامة فهد الحيزان
- أ. طارق عبدالرحمن السدحان
- أ. عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
- د. حسام عبدالمحسن العنقري
- أ. عبدالعزيز صالح الفريح
- أ. وليد عبدالله تميرك

الدورة الخامسة

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. وليد عبدالله تميرك
- د. عوض سلامة الرحيلي
- د. جاسم شاهين الرميحي
- د. طارق عبدالرحمن السدحان
- د. محمد سلطان السهلي
- أ. عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
- أ. عبدالعزيز صالح الفريح

الدورة السادسة

د. عبدالله حسن العبدالقادر
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. احمد بن زامل الزامل
- أ. بكر بن عبدالله أبوالخير
- أ. صالح بن محمد الثنيان
- أ. عبدالعزيز بن سليمان المروع
- أ. منير بن محمد السهلي
- أ. د. عوض بن سلامة الرحيلي
- د. محمد بن عبدالعزيز الصالح
- د. يحيى بن علي الجبر

لجنة سلوك المهنة وآدابها

الدورة الأولي

أعضاء اللجنة

- أ. أسامة بن عبدالله الخريجي
- أ. فهد بن محمد الدغيثر
- أ. عبدالرحمن بن عبدالله الزامل
- أ. محمد بن صالح الطاسان
- د. محمد فداء محمد بهجت
- أ. محيي الدين رشاد طرابزوني
- أ. خالد بن ياسين فطاني
- أ. بكر بن محمد قوته

الدورة الثانية

أ. صالح بن محمد الشعيبي
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. سلطان بن عايض البقمي
- د. أحمد بن يوسف الدرويش
- أ. عبدالعزيز بن تركي السديري
- د. سلطان بن محمد السلطان
- د. إبراهيم بن عيسى العيسى
- أ. إدريس بن احمد طيري
- أ. عبدالمجيد بن حمزة عجوزة
- أ. خالد بن ياسين فطاني

الدورة الثالثة

د. عمرو بن إبراهيم رجب
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. حسن بن عبدالرحمن ال باحص
- أ. صالح بن محمد الثنيان
- د. احمد بن يوسف الدريوش
- أ. بدر بن إبراهيم السويلم
- د. محمد بن صالح الطاسان
- د. إبراهيم بن عيسى العيسى
- أ. عبدالله بن حمد الفوزان
- أ. عبدالمجيد بن حمزة عجوزة

الدورة الرابعة

د. رزق بن مقبول الريس
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي
- أ. عبدالله بن عبدالعزيز الحملي
- أ. صالح بن محمد الثنيان
- أ. بدر بن إبراهيم السويلم
- أ. هشام بن أحمد الشلفان
- أ. علي ين محمد العنيزان
- أ. صالح بن حمد المنيف
- د. ناصر بن حمد المنيع

الدورة الخامسة

د. محمد عبدالعزيز الصالح
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. بكر عبدالله أبوالخير
- أ. عطا حمد البيوك
- أ. صالح محمد الثنيان
- د. نبية عبدالرحمن الجبر
- أ. هشام بن أحمد الشلفان
- د. فيصل سليم المحمادي
- أ. صالح أحمد المنيف
- د. سعد عبدالعزيز الموسي

الدورة السادسة

د. عبدالله بن علي المنيف
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. خالد بن عبد المحسن المحيسن
- أ. محمد بن صالح العبيلان
- د. سعد بن عبدالعزيز الموسي
- أ. أحمد بن محمد الشنقيطي
- د. فيصل بن سليم المحمادي
- أ. عطا حمد البيوك

لجنة العلاقات العامة والإعلام

الدورة الأولي

أ. عبدالله بن عبدالرحمن الحمودي
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. سليمان بن عبدالله الخراشي
- أ. خالد بن عبدالله الخضيري
- أ. أسامة بن عبدالله الخريجي
- أ. عبدالله بن صالح الشماسي
- أ. عبدالوهاب بن محمد الفايز
- أ. صالح بن عبدالله النعيم
- أ. ممدوح بن سليمان الماجد
- أ. حسن صالح جعفر

الدورة الثانية

د. محمد عبدالعزيز الصالح
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. سليمان بن عبدالله الخراشي
- أ. دهش بن معتق الرشيدي
- أ. عبدالله بن صالح الشماسي
- أ. عبدالمجيد بن عبدالمجيد الفايز
- أ. عبدالله بن حمد الفوزان
- أ. ناصر بن عوض القحطاني
- أ. نبيل بن عبدالله المبارك
- د. محمد بن عبدالله المهنا
- أ. مازن بن محمد بترجي

الدورة الثالثة

أ. سلمان بندر السديري
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. أسعد صالح باسودان
- أ. عبدالعزيز عبدالرحمن الخنين
- أ. ناصر الدين محمد السقا
- أ. بدر إبراهيم السويلم
- أ. محمد عبدالمحسن العساف
- أ. عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز
- د. عبدالعزيز عبدالرحمن النصرالله

لجنة الخدمات الاستشارية

الدورة الأولي

أعضاء اللجنة

- أ. عبدالعزيز بن تركي السديري
- د. أحمد بن صالح الصالح
- أ. فهد بن محمد الطعيمي
- د. عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر
- د. إبراهيم بن علي الملحم
- د. سعود بن محمد النمر
- د. محمد بن حمد الهوشان
- د. محمد فداء محمد بهجت

الدورة الثانية

أعضاء اللجنة

- أ. علي بن عبدالله الحربي
- أ. أحمد بن زامل الزامل
- أ. عبدالعزيز بن تركي السديري
- أ. فيصل بن حمزة الصيرفي
- د. إبراهيم بن علي الملحم
- أ. عدنان بن عبدالله النعيم
- د. سعود بن محمد النمر

الدورة الثالثة

أ. سعد قاسم القاسم
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. محمد حسن الحازمي
- د. عبدالله حمد السلامة
- أ. أحمد الزامل السليم
- أ. فيصل حمزة الصيرفي
- أ. فهد عبدالله القاسم
- د. عبدالله قاسم يماني
- أ. عبدالله علي الفراج

لجنة التعليم والتدريب

الدورة الأولي

أ. إبراهيم بن محمد السبيل
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عطا بن حمد البيوك
- أ. محمود مقبل الرشيد
- د. سلطان محمد السلطان
- د. سعد عطيه الغامدي
- أ. عرفان خليل اياس

الدورة الثانية

أ. إبراهيم بن محمد السبيل
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. إبراهيم أحمد البسام
- د. عوض بن سلامة الرحيلي
- أ. محمود مقبل الرشيد
- د. سعد بن صالح الرويتع
- أ. هشام بن أحمد الشلفان
- د. محمد بن عبداللطيف العمري

الدورة الثالثة

د. صالح بن عبدالرحمن الشهيب
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. فهد إبراهيم الحسين
- أ. عبدالعزيز بن محد السماعيل
- أ. فيصل محمود الصبان
- أ. عبدالله بن محمد العظم
- أ. عبدالله بن محمد الفيصل
- د. محمد بن إبراهيم المهنا
- د. يوسف عبدالله باسودان

الدورة الرابعة

د. صالح بن عبدالرحمن الشهيب
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. فهد إبراهيم الحسين
- د. يحيى بن علي الجبر
- أ. عبدالعزيز بن محد السماعيل
- أ. محمد بن صالح العبيلان
- د. عبدالله بن محمد الفيصل
- أ. محمد بن إبراهيم المهنا
- أ. إبراهيم عبود أبوبكر باعشن

الدورة الخامسة

أ. عبدالله عبدالرحمن الحمودي
رئيس اللجنة

الأعضاء

- د. خالد إبراهيم أبالخيل
- أ. عبدالله عبدالعزيز أبوعياة
- د. ممدوح عبدالله باعويضان
- أ. عبدالله عبدالعزيز الحملي
- أ. سعد صالح السبتي
- أ. محمد صالح العبيلان
- أ. د.عدنان عبدالله الملحم

الدورة السادسة

أ. سعد صالح السبتي
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. عبدالعزيز عبدالرحمن الخنين
- أ. اشرف بكر بصاص
- د. سرحان عبدالله الشمري
- د. صديق سعد هباش
- د. صالح حمد الشنيفي
- د. فواز محمد الفواز

لجنة المراجعة الداخلية

الدورة الأولي

أعضاء اللجنة

أ. فؤاد بن عبدالله الراشد
د. سعد بن صالح الرويتع
أ. سعد بن صالح السبتي
أ. عبدالرحمن بن عبدالله السكران
أ. صالح بن عبدالرحمن السماعيل
أ. إبراهيم بن محمد السبيل
أ. عبدالعزيز بن عبدالباقي الطلحة
أ. سعد بن قاسم القاسم
أ. إبراهيم بن علي البغدادي
أ. وليد بن عبدالله تميرك
د. عبدالله بن قاسم يماني

الدورة الثانية

أعضاء اللجنة

أ. خلف بن عامر الحربي
أ. ياسر بن عثمان الرميان
د. حاسم بن شاهين الرميحي
أ. سعد بن صالح السبتي
أ. خالد بن محمد الصليع
أ. عبدالعزيز بن عبدالباقي الطلحة
أ. أحمد بن محمد العبدالقادر
أ. هشام بن علي العقيل
أ. يوسف بن محمد المبارك
أ. صالح بن عبدالله النعيم
د. عبدالله بن قاسم يماني

الدورة الثالثة

أ. يوسف بن محمد المبارك
رئيس اللجنة

الأعضاء

د. صلاح بن خالد البخيت
د. أحمد بن صالح الدحيلان
د. سليمان عبد العزيز التويجري
أ. خالد بن محمد الصليع
أ. فهد بن إبراهيم الحسين
أ. وليد إبراهيم شكري
أ. عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس

لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال

الدورة الأولي

أ. أحمد بن محمد الجغيمان
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. أسامة بن عبدالله الخريجي
- أ. محمد بن صالح الدهام
- أ. عمر بن صالح السقا
- أ. أحمد بن محمد العبدالقادر
- د. عبدالله بن حسن العبدالقادر
- أ. محمد بن عبدالله العلي
- أ. رامز بن منصور الغالب
- أ. سعد بن عبدالرحمن الفايز
- أ. بدر بن إبراهيم المحارب

الدورة الثانية

أ. أحمد بن محمد الجغيمان
رئيس اللجنة

الأعضاء

- أ. مشعل بن فهد الربيع
- أ. أسعد بن صالح باسودان
- د. أحمد بن محمد السلمان
- أ. إبراهيم بن عبدالله الدعيلج
- أ.صالح بن عبدالله اليوسف
- أ. عبد الرحمن بن سالم السيف

الحاصلين على
زمالة الهيئة

SOCPA
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

الحاصلين على زمالة الهيئة

ماجد منير النمر	سالم منصور الشاعر	عبدالباقي عبدالله علي	أحمد شيخ محمود	علي عبدالرحمن خوجلي	عبدالله عبدالرحمن الوايلي
ايهاب عقيل السقاف	خالد العفين الرشيدي	عبدالمجيد محمد عبدالمجيد	عيد محمد الحربي	محمد عبدالله الغيهب	عبدالعزيز سليمان الرزيزاء
مساعد أحمد المسفر	عبدالله محمد العظم	أحمد عابدين عبدالعاطي	عدنان علي موريا	أحمد جلال أحمد شيحة	إياد محمد شقفة
حمد محمد الكنهل	طلال محسن العتيبي	أحمد علي سليم	عمر إبراهيم العمر	فيصل عبداللطيف ناصر	محمد عبدالله الجريان
عبدالله أحمد بالعمش	عادل عبدالله ابو الخير	عبدالرحمن علي وحدين	حاج علي عبدالفتاح	أحمد السيد هارون	إبراهيم رضا حبيب
فراج عبدالله الشمري	بدر براهيم السويلم	محمد فداء بهجت	السر محمد عثمان	وليد عبدالله تميرك	محمد اسامة شلبي
سامي علي فياض	علي شاهر المستحي	أحمد أحمد إبراهيم بركه	فهد محمد الطعيمي	سعد عبدالرحمن الفائز	مزيد مشرع العتيبي
عطا محمد ابوعيد	أحمد علي السقاف	إبراهيم محمد ال فهد	سليمان محمد القهيدان	ناصر عوض القحطاني	علي سعيد القحطاني
محمد السيد عبداللطيف	عبدالعزيز محمد السماعيل	إبراهيم أحمد البسام	صالح مقبل الخلف	عوض الخير عبدالفتاح	أحمد عبدالرحيم عبدالغفور
إبراهيم شلقامي السيد	عبدالوهاب محمد الشاعر	عمر صالح عمر باقيس	ناصر محمد الكنهل	أحمد عبدالله بامخير	عبدالله عطاالله صنت
نبيل يوسف الداعور	عمران يوسف عثمان	علي محمد المحيميد	عبدالله حمد الفوزان	حمد محمد الكنهل	محمد عبدالله أحمد
حسن صالح باجعفر	السيد حامد بحيري	محمد سليمان الفلاج	خالد علي إبراهيم عتين	عبدالعزيز محمد الكنهل	خالد عبدالله الخضيري
محمد عبدالمحسن الدايل	عثمان علي حسن	عصام عثمان المقيد	ياسر عمر الساسي	عبدالرحمن عبدالعزيز الريس	ناصر نائف جازي العتيبي

الحاصلين على زمالة الهيئة

منير فهد غازي السهلي	محمد سليمان العقيل	حسن عبدالرحمن الشهراني	أحمد محمد الخميس	وليد محمد الشبانات	حسن محمد صادق
ياسر عثمان الرميان	عبدالله أحمد محمد	خالد إبراهيم الزمامي	هشام أحمد الشلفان	أحمد العزب خليل	ياسين عبدالله ابوالخير
أبوبكر محمد الكاف	حسين صالح عسيري	رامي خالد محمد الخضر	عبدالرحمن السكران	وليد خالد عثمان الفرا	صدقي خليل زوايدة
رياض أحمد الثقفي	أحمد عبدالمجيد مهندس	عبدالله عبدالرحمن البريدي	صالح حمد المنيف	صالح إبراهيم الرويتع	أحمد عبدالله المغامس
محمد أحمد العمودي	محمد سعيد بالعمش	خالد ناصر النويصر	عبدالعزيز سعود الشبيبي	طارق محمد عامر	طارق عبدالرحمن السدحان
عبدالعزيز عبدالله النعيم	حمد فهد بن سبيل	عبدالرحمن ادم أحمد	صلاح محمد بارباع	محمد هادي ال دويس	منير قاسم جنبي
خلف عامر فضي الحربي	حسين سيد الشنقيطي	عبدالعزيز محمد الشعلان	فؤاد عبدالله الراشد	خالد عبدالرحمن ادم	عبدالعزيز محمد العرفج
مروان أحمد ابولبده	علي سعد رشيد المزيني	طارق عبدالرحمن السنيد	نبيل عبدالله المبارك	راشد سعود رشود	خالد عبدالله السعيد
يحيى علي أحمد الجبر	سالم محمد بابكر	بدر إبراهيم محارب	أحمد فارس الخضيري	سعد خلف القثامي	محمد منصور الموسى
ممدوح سليمان الماجد	أحمد إبراهيم رضا	عباس حسن التلب	ناصر عبدالله السعد	عبدالوهاب سعد العقيل	هشام عبدالله الطريقي
محمد عبدالمحسن العساف	اسعد صالح باسودان	خالد سلطان الرويس	عادل حسن الشيخ	مفضل عباس علي	بخيت غرم الله الزهراني
عبدالعزيز سليمان العتيقي	طه عبداللطيف ميمني	حازم أحمد محمد اكرم	محمد علي العنزي	عبدالرحمن الشدوخي	صقر عبدالله الصقر
سامي عبدالرحمن السحيباني	فهد إبراهيم الحسين	فيصل سليم المحمادي	محمد بشير عثمان	أسامه رفيق النوباني	احسان امان الله مخدوم

SOCPA
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

الحاصلين على زمالة الهيئة

بسام محمد البقعاوي	إبراهيم عبود باعشن	عادل عبدالعزيز الشدي	سعود سليمان العبيد	زايد عبدالله حميد	بخات جمعة بخات دودي
أديب محمد ابانمي	حسام سعيد بركات	مرعي عبدالعزيز العمري	أحمد صالح القزلان	نبيه عبدالرحمن الجبر	خالد محمد العضيبي
خالد أحمد محضر	إدريس مختار ادريس	سليمان علي السالم	عبدالعزيز عطاالله الطعيمي	علي حسن البصري	أمجد فاروق عبدالمجيد
عبدالله سليمان الهزاع	مصعب عبدالرحمن ال الشيخ	محمد أحمد علي	محمد حسن علي	عبدالعزيز صالح الزايد	عثمان عبدالعزيز الامين
وليد عبدالله المقبل	محمد أحمد عبدالمجيد	خالد محمد البسام	محمد محمود صوان	خالد حمد الرقيب	سعد محمد الهملان
خليل إبراهيم السديس	حسن إبراهيم الزهراني	إبراهيم معتق المعتق	محمد عبدالمنعم حنبظاظه	الفاضل عمر محمد عمر	الفاضل حموده ادم
عبدالملك عبدالله الحقيل	دهش معتق الرشيدي	هيثم حسين الناصر	عمر يوسف الحضري	عادل رمضان مقبل	جمال عمر حسن أحمد
محمد عبدالعزيز العبيدي	علي عبدالله النودل	خالد الحميدي المطيري	عبدالله غنيمان المزيني	حسني ابو سريع الخولي	خالد سالم عمر باهمام
فايز علي صالح الحربي	ماجد محمد البرطي	إبراهيم عبدالعزيز الراشد	محمد حسن داغستاني	علاء محمد المسلم	عيد غازي فهيد الرويس
امين فهد الشدي	وليد محمد البسام	علي خالد ماطر الشيباني	وليد فهد الصحناوي	وليد خالد الدريهم	فؤاد هاشم عمر على
محمد يحيى الشهراني	وليد محمد سبحي	هاني محمد عبدالرحيم	ناصر أحمد الشطيري	بشار علي عبدالرحمن	علي عبدالله الحربي
أسامة عطا ابو تايه	محمد عبدالعزيز الشايع	ياسر سالم القحطاني	محمد ناصر الغفيلي	توفيق إبراهيم الحلال	ياسر عبدالله السلمان
مصطفى كامل جاد	أحمد سليمان سلامه المزيني	خالد صالح الطريفي	أحمد علي السويلم	علي عبدالرحمن العتيبي	بندر عبيد هلال العتيبي

الحاصلين على زمالة الهيئة

عبدالعزيز عبدالرحمن النصيان	محمد عبدالمجيد مهندس	إبراهيم صالح القرعاوي	أشرف بكر بصاص	سالم محمود الرشيد	خالد علي القرني
سعود هادي ال بريك	محمد مسلم الشويمان	محمد حامد خليل	عبدالله محمد خالد	عمر رشيد الشمري	خالد سيد بلال
محمد أحمد البشير	باتل عبدالله الباتل	إبراهيم عبدالله الزميع	محمد محسن العطاس	خالد علي البيتي	أحمد غانم طايع
سعد سعود الطيار	محمد سالم باهمام	أحمد محمد الفراج	خالد داود الحطامي	فهد عبيد الحافي	علي سالم العذري
خالد صالح المزيني	وليد محمد الشباني	مشعل فهد الشريهي	خالد عبدالعزيز هوساوي	فهد عايد الشمري	ناصر عقيل العقيل
بدر صالح الطريفي	سليمان عبدالعزيز التويجري	إبراهيم أحمد العزق	أسامه زكريا البيلي	ماجد عبدالغني الصاعدي	عبدالرحمن سليمان العقيل
جهاد محمد العمري	طارق محمد الشباني	فادي خالد ابو ديه	عقاب سليمان النفيعي	فواز عبدالعزيز بن حويل	خالد إبراهيم الذياب
محمد حسن باقيس	ناصر محسن المصعبي	خالد عايض آل مفرح	جعفر وجيه جوابره	خالد محمد السهلي	هشام علي العقل
راشد عبدالله عواجي	عبدالعزيز عبدالله العيسى	محمد فائق آل مبارك	وليد أحمد بامعروف	حسام فيصل باوارد	خلود عدنان التمبكتي
يوسف محمد صبري	منير سلمان العتيبي	بندر خازم الشهري	سبتي سليمان السبتي	علاء داخل الأحمدي	ياسر عائد الجهني
وليد نصرالله غازي	مريع سعد مريع هباش	محمد عبدالرحمن خضير	ثامر فهد العنزي	طارق محمد الفتني	عبدالمجيد عبدالقادر خان
عمر عبده مصطفى	حسين يوسف ال اسماعيل	سعيد عبدالصادق طاحون	عادل عبدالرحمن الرشيد	عبدالله عوده الثقفي	محمد صالح بالعيش
عمر محمد السقا	عبدالعزيز عبدالله الحيدري	صالح أحمد الجرو	علي حسن آل جواد	خالد عبدالعزيز الزهير	سامي محمد الشرفاء

SOCPA
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

الحاصلين على زمالة الهيئة

مروان صالح العفالق	سعيد محمد عدوية	عبدالمهدي ابو النور علي	أحمد محمد طربوش	عزام عمر المفدى	تركي علي العقلا
عيد صالح الرشيدي	صقر حسن العتيبي	صالح عبدالله اليحيى	محمد علي العماري	حمد يحيى الصقيه	معاذ محمد السلمي
عبدالله علي الفراج	محمد فهد الدوسري	عادل صالح اباالخيل	إبراهيم نوري الراوي	هشام عبدالرحمن المسبحي	محمد صالح السليمان
معتز محمود الوتار	سعد مهنا السنيدي	عادل فايز ابو حمره	عمر عبدالرحمن العمودي	ناصر عبدالرحمن المساعد	محمد إبراهيم عجيزة
يوسف عمر ابوغالي	ثامر فهد الحسينان	محمد عبدالله البسام	محمد عبدالرزاق سيت	أحمد محمد الشنقيطي	عبدالله منصور الصاعدي
موسى سعيد متولي	عاصم مشهور حابس	تركي سالم الحربي	نجد سليمان الخراشي	يوسف محمد المبارك	محمد اسماعيل غريب
عبدالرحمن داخل الجهني	محمد نجيب الخليوي	محمد مبارك آل فاران	مجدي عكاشه عبدالمجيد	فيصل حسين العمودي	هاني حمزه بديري
بندر عبدالرحمن الخليل	تركي عبدالمحسن اللحيد	سلطان عطاءالله العتيبي	محمد عبدالوهاب الأنصاري	أشرف محمد الصحفي	هدى عقيل الزيلعي
وليد غازي توفيق	أحمد نهاد الزعيم	فهد مبارك الدوسري	راشد عبدالكريم الغامدي	عبدالله عبدالعزيز البكر	نواف صالح الثنيان
مروان أحمد إبراهيم	ناصر فهد السحيم	عبدالعزيز سليمان السلطان	سامي سعيد العداله	هاني فؤاد عجاج	سليمان عبدالله الخلف
طلال كمال الجديبي	عبدالملك محمد الخليفي	أحمد حيدر النجار	بدر عبدالعزيز السريع	محمد فرحان نادر	أيمن فؤاد سراج الدين
عبدالمحسن منير النمر	وجيه عبدالسلام ياسين	فيصل محمد العنزي	خالد إبراهيم جفال	محمد سالم باسميح	محمد يحيى الصقيه
حسين رجب سويفي	طارق حمزه زينو	حسن علي آل حمود	رحاب أسامة طرابلسي	أحمد علي مقيص	محمود السيد البرمه

الحاصلين على زمالة الهيئة

علاء محمد بكر	عمر عبدالرحمن الحمد	محمد اسماعيل أحمد	تركي هديبان الحربي	عبدالله صالح الحربي	بدر عيد الأحمدي
عبدالعزيز عبدالرحمن المهناء	فيصل صالح الصالحي	فايز محمد الدبس	ياسر زومان الزومان	عواطف محمد المحمدي	عبدالله علي المكرمي
غضيان حمدان الشمري	مصعب عبدالرحمن الجعيد	سعد عميقان الدوسري	عبدالرحمن مولاي البزيوي	خالد محمد بهجت	عبدالله محمد الفريح
بدوي منصور صالح	سيف عبد مقلد	علي عبدالله الزهراني	محمود محمد عبده	وجدي عيد الأحمدي	أيمن مقحم المقحم
عبدالله صالح العبدالقادر	عبدالناصر غرم الله الغامدي	محمد عبدالله مزجاجي	فهد محمد الكلثم	ياسر أحمد السبيعى	زيد مطر المطيري
سهاد عبدالله البيوض	عادل عبيدالله العنزي	محمد عبدالعزيز سالم	محمود فضل مثنى	علي السعيد الشافعي	فارس صالح الجربوع
ولاء ناجي باجنيد	محمد علي حشاد	سهيل عبدالرحمن الحمد	عبدالله حمد آل مهذل	محمد صالح التويجري	أفنان عوض القرني
سحر محمد هاشم	أحمد عيسى صيام	فهد عبدالرحمن النعيم	إبراهيم عبدالرحمن الحبيب	فهد محمد السلامه	أحمد خالد السليم
عمر محمد الصفدي	طارق محمد باطوق	محمد محمد خطاب	خالد محمد العيد	يوسف محمد السقيلي	محمد حمد بن سلطان
محمد عبده زيلعي	علي إبراهيم العبدي	أحمد عبدالرحمن المحيميد	طارق علي معوض	امين عبدالله الغامدي	وليد عبدالعزيز الحيدري
أسامة مرغوب عبداللطيف	شاكر علي العمرى	ياسر سعد الناجم	محمد أحمد الكثيري	سليمان إبراهيم القويفلي	مروان محمد حسن
خالد أحمد الوهيبي	محمد داود كامل	عبدالرحمن سلمان الصويغ	سعد عبدالرحمن ابو نيان	مصطفى حسين شرف	محمود امان رجب
ناصر أحمد اباالخيل	موسى عبدالله الموسى	خالد خضر الغامدي	عبدالله سليمان المسند	أحمد فاروق علي	نايف عبدالرحمن ادريس

الحاصلين على زمالة الهيئة

شايق ضيف الله الشمراني	أحمد سلمان المعلم	أحمد جاد الكريم حسان	محمد عبدالرزاق موريه	فهد مفلح القحطاني	ريان مصطفى باعقيل
علي أحمد علي	شذا فهد السالم	أيمن مساعد الحديثي	وليد سعد القحطاني	زامل يحي السليم	ماهر طه الخطيب
مؤيد رمزي قاسم	أسراء عبدالرحمن البطي	سالم عوض بن عبادي	حسين محسن المطيري	أحمد محمد الشنيبر	سلطانه محمد الدخيل
همام مصطفى سلامه	عبدالرحمن عبدالله المانع	الحسين محمد آل دغرير	ماجد محمد الباز	أمل فيصل الصيرفي	نايف عبدالله الزويدي
سليمان عبدالله المسعود	صالح محمد مصطفى	أحمد محمد أحمد	أحمد حسين بلخير	ياسر عمر باباسط	عامر سعيد خلوفه
محمد مخلد الحربي	أحمد عبدالرحمن عيسى	ثامر حمزه مرضاح	عبدالرحمن علي المطيري	هند سلمان الجردان	فيصل محمد العثيم
علي سرور علي سرور	عبدالمجيد موسى الزهراني	حسان ابوالفتوح أحمد	ضياء عبدالقادر السعيد	رائد عبدالله الداحس	عبدالرحمن عبدالله الشايع
علاء الدين توتو	السعيد محمد الحفناوي	مفلح دواس الخالدي	إبراهيم أحمد السيد	سليمان صالح الدخيل	بسام عابد اندجاني
عبدالله محمد الحمدان	فتحي عبدالعزيز حلوسه	محمد سامي طلعت	محمد طالب المغامسي	عبدالهادي علي الشهري	علي فهد مسعود
أحمد عبدالله الوابل	عبدالعزيز عبدالله الكنهل	أيمن محمد صقر	ود عبدالحكيم الكنهل	علي محمد عنكيص	بسام محمد الجهني
الوليد محمود شتيوي	مازن علي العمري	أحمد السيد مجاهد السيد	مها طمحمد الزبن	محمد إبراهيم شنب	تغريد حسن بلخير
أحمد إبراهيم السنيدي	إبراهيم محمد عماره	محمود محمد سيف	أماني حامد الجهني	عبدالله اياد الفارس	محمد حميدان السحيم
محمد شبانه محمد	عماد سمير عبدالحفيظ	متعب إبراهيم الخضيري	محمد سليمان الغيهب	فهد يوسف الخميس	علاء سامي السيد

الحاصلين على زمالة الهيئة

سهيل حسن متوكل	عبدالرحمن سعد الخالد	بدر حاتم التميمي	سامي صالح الصالح	معاذ حمود المشيقح	ماهر محمود الزبيدي
عماد زين العابدين الحربي	نايف أحمد إبراهيم	عبدالتواب محمود حسنين	هشام عبدالله العتيقي	منصور محمد المطرودي	عبدالله أحمد بن باز
روان عبدالله باسودان	وليد يوسف الخالدي	أيمن أحمد إبراهيم	محمد السيد ودن	لؤلؤ خالد العيدان	سعد محمد الخثلان
علي محمود حسن	محمد عبدالقادر علي	فراس صلاح الدين القرشي	علي أحمد باخذلقي	غدير خالد العقل	وليد أحمد عرفه
عبدالله سعود الجبر	عبدالله زهير الشيخ	أحمد فهد الجمعه	رميح خالد الرميح	محمد خالد اليحيى	عبدالمجيد سليمان الدخيل
عبدالله فهد التويم	حسين معيض العتيبي	عبدالكريم مفرح القحطاني	نوره عبدالرحمن الشعيبي	علي جعفر العامر	عبدالله حمد الحديثي
مراد يسلم باصميدي	معتصم عدنان زيتوني	مصعب محمد الزامل	ولاء عبدالرحمن الجعفري	زاهر عبدالله الحجاج	مشاري سلمان السحيم
فهد عبدالعزيز الموسى	ديمه عبدالله السويد	أحمد صالح محمد	أماني محمد الماجد	سلطان عبدالكريم الجاسر	أميره محمد الجحدلي
عبدالرحمن عبدالقادر العمودي	اسيه عمر بالحول	عبدالعزيز صالح الصالح	عبدالعزيز أحمد منقاش	علي عبدالرحمن القضيب	نايف سعد القرني
مالك الهيثم القرعاوي	عبدالرحمن إبراهيم العساف	عبدالعزيز إبراهيم امام	بدر منصور نفيسه	محمد عبدالرحمن الناصر	مشعل عبدالله الخالدي
معاذ منصور الماضي	خالد ناصر ربيعه	بنان عابد السلمي	هشام عبدالغني أحمد	عثمان محمد التويجري	خالد أحمد المبارك
تركي ناصر هادي العتيبي	رائد علي الوابل	أمل محمد الكلثم	عبدالرحمن علي الزهراني	حسن سليمان الجمل	محمد عبدالرحمن الهاجري
يزيد عبدالله البديوي	شادن عبدالعزيز الخريدلي	محمد يوسف حلمي	أشرف منصور الزمزمي	بدرية إبراهيم النشوان	عبدالمجيد عبدالرحمن العريني

SOCPA
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

الحاصلين على زمالة الهيئة

عمرو محمد حماد	سعيد سالم حدادي	نوره إبراهيم السيف	خالد سعد السبتي	صالح عبدالرحمن الفضل	يزيد حسام الهياف
علي مانع آل مسعد	سلطان محمد قرامش	مريم حسين اليحي	أحمد محمد أحمد	عبدالله سعد العريفي	بسايل صالح السعيد
دلال عدنان المرداس	إبراهيم عبدالله عبدالله	محمد عبدالله المشرف	عبدالعزيز سلطان الريس	خالد محمد الطاسان	عبدالعزيز فهد العساكر
هبه جاسر الجاسر	منار عصام الشماس	ساره عبدالرحمن المحسن	محمد عبدالعزيز المدهون	العنود فهد السالم	سليمان عبداللطيف القوسي
ياسر محمد حسن	منصور صالح الجمحان	ريان عبدالعزيز الدخيل	أحمد عبدالعزيز العقيلي	سلمان إبراهيم السبتي	عبدالكريم عبدالعزيز العزاز
محمد إبراهيم ماضي	سليمان ظافر الحسين	محمد عبدالله الاحمري	عبدالله فيصل السراني	أسامة محمد العمران	عبدالله أحمد العريني
عبدالله محمد العطيش	هاني صالح العقيلي	عبدالرحمن عبدالعزيز العزاز	ابرار محمد بن حسين	ماجد عادل السعيد	معاذ راشد الجلعود
محمد محمود طنطاوى	هاني فيحان البقمي	محمد صالح السلوم	أسامة سليمان السديس	محمد عبدالله الجنيدل	بثينه صالح الخليفه
تركي عبدالرحمن الجمعه	حسان محمد ال ابوطاير	فيصل سليمان حيدرة	عبدالمجيد سليمان السحيباني	عبدالله محمد الحسون	محمد عادل حسن
عبدالله عبدالحميد بيك	علي إبراهيم علي الناصر	محمد عمر العييدي	آلاء عبدالمحسن العيبان	ياسر أحمد فلاته	محمد علي المبارك
سعد عبدالله السعران	عبدالله بن ناصر الداود	عبدالعزيز إبراهيم دوخي	عمر محمد العبيد	أسامة عبدالرحمن المعيقل	عبدالله عبدالعزيز الشنيبر
سليمان سامي العسافي	عبدالله محمد ال سعيد	عبدالرحمن عبدالله العيد	محمود حامد البيطار	سمير نضال عبدالهادي	علي سامي الجزيري
عصام المهدي عبدالرحمن	رياض بليهد العتيبي	انوار عبدالله آل حماد	معاذ عبدالله الكنهل	الوليد خالد الخيال	سامي نايف المطيري

SOCPA

الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

إنجازاتنا عالمية.. وثوابتنا محلية

خمسة وعشرون عاماً على إنشاء
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

١٤١٢هـ - ١٤٣٨هـ ١٩٩٢م - ٢٠١٧م

التصميم والإخراج والطباعة الجريدة للخدمات الإعلامية
هاتف: 011 2250111 (خمسة خطوط) - فاكس: 011 2253777
www.alarcodes.com.sa